الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٢١
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم : السيد كبير (بنغلاديش)، نائب الرئيس

ثم : السيد خان (باكستان)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥

خطاب الزعيم إرنست شونيكان، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تستمع الجمعية أولا إلى خطاب لرئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية.**

اصطحب الزعيم إرنست شونيكان، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : **باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية، فخامة الزعيم إرنست شونيكان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.**

الزعيم إرنست شونيكان (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **سيدي، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجمعية تحت رئاستكم. إن انتخابكم لهو تقدير لكم ولبلدكم العظيم غيانا. وهو بالإضافة إلى ذلك دليل على ثقة المجتمع الدولي في قدرتكم على الاضطلاع بمهام رئاسة الجمعية العامة في الإثنى عشر شهرا القادمة. وليس لدى شك في أن صفاتكم الأصيلة ستمكنكم من قيادة هذه الدورة إلى نهاية ناجحة.**

أود أيضا أن إثني على سلفكم البارز سعادة السيد ستويان غانيف ممثل جمهورية بلغاريا، للطريقة القديرة والممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السابعة والأربعين.

أود أيضا أن أعرب عن اعتراف وفدي بالطريقة المتفانية التي وجه بها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، أعمال منظمتنا خلال هذه الفترة الحاسمة.

وبالنيابة عن حكومة وشعب نيجيريا، أرحب بجميع الدول الأعضاء الجدد، وكلي ثقة في الإسهام المفيد الذي يمكن أن تقدمه هذه الدول في تعزيز الأهداف النبيلة للأمم المتحدة.

إن الأهمية التي تكتسبها منظمتنا العظيمة في حل المشاكل المشتركة التي تواجه الإنسانية أصبحت اليوم أكثر وضوحا عن أي وقت مضى في تاريخنا. فتعقد هذه الشواغل الملحة والحاجة إلى التصرف السريع الحازم يتطلبان درجة أعلى من الجهود المتسقة من جانب أعضاء المجتمع الدولي. وتبين الأحداث التي تجرى حولنا، مدى الحاح هذه الحتمية. لقد شهدت الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية، تغيرات

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.21
3 November 1993

ARABIC

93-86792(A)

سريعة وتحولات لم يسبق لها مثيل. فقد أصبحت الحرب الباردة من مخلفات الماضي. وأحرز تقدم في نزع السلاح النووي. كما أن موجة الديمقراطية التي ما انفكت تكتسح العالم لم تخف شدة أو اتساعا. وينتشر السعى إلى المزيد من الرخاء، عن طريق ترتيبات اقتصادية إقليمية آخذة في الظهور.

وعلى الرغم من الفوائد المتأصلة في جميع هذه التطورات، فما أن ننجح في حسم مجموعة من المشاكل حتى نواجه بمشاكل أخرى جديدة أكثر تحديا. والواقع أن الأمل في تحقيق سلم وأمن عالميين ورؤيا النظام العالمي الجديد تثبطهما الصراعات السياسية والعرقية، والفوضى الاقتصادية والاجتماعية والفقر المدقع وبصفة خاصة في البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، فإن نتائج اللفتات الواهنة أو التقاعس مخيفة إلى حد يصعب معه التفكير فيها. ولذلك من الضروري أن نلفت الانتباه إلى الشواغل الرئيسية حتى يمكن تناولها بالكامل بغية إيجاد حلول دائمة وعادلة ومفيدة لكل عضو في المجتمع الدولي.

ونظرا للتغيرات الإيجابية في المناخ السياسي الدولي، تصدرت الأمم المتحدة حل النزاعات، وتبوأت مكانها الصحيح في النهوض بالسلم والأمن الدوليين وفي صيانتهما. ولسوء الطالع يكتسح منظمتنا فيض من الصراعات، ويطلب منها فجأة أن تعمل على حلها. ومن الناحية العملية نجد كل مناطق العالم متورطة في نزاع أو آخر. بيد أنه ليس هناك منطقة في العالم أكثر ابتلاء من افريقيا سواء في عدد الصراعات المستمرة في الوقت الراهن أو فيما يترتب عليها، بالنسبة للشعوب من آثار سلبية تفوق الخيال. ففي أحد هذه الصراعات، وهو الصراع في أنغولا يقال إن أكثر من ألف شخص يموتون يوميا، وليست أنغولا وحدها في هذه الحالة التي لا تحسد عليها، والتي نشأت بسبب الصراع الأهلي، فهناك أيضا السودان والصومال وليبريا.

تشكل الصراعات الإقليمية خطرا داهما على تحقيق السلم والأمن العالميين ولهذا السبب، نرحب بالمشاركة النشطة والمتزايدة للأمم المتحدة في جهود حفظ السلام وبناء السلام. وسيستمر دور منظمتنا في هذين المجالين في الاتساع مع زيادة عدد الدول التي تطلب منها المساعدة لمنع نشوب الصراعات أو احتوائها. ويقع على الدول الأعضاء واجب دعم أعمال المنظمة دعما كاملا في اضطلاعها بهذا الدور البالغ الأهمية. ويتعين عليها أن تكون على استعداد لمد المنظمة بما تحتاج إليه من موارد وأفراد لمواجهة الطلبات الدائمة التزايد على حفظ السلام. وقد يكون ثمن السلم عاليا، ولكن علينا أن ندرك أنه يمثل صفقة رابحة بالمقارنة بثمن الحرب. وفي هذا الصدد، فإن عملية حفظ السلام العملاقة والمتعددة الجوانب في كمبوديا لتبعث على عظيم التفاؤل.

ويجب أن تدير الأمم المتحدة عملياتها لحفظ السلام على نحو لا يعرض سلامتها للخطر أو يعرض أفراد قوات حفظ السلم التابعة لها لخطر يمكن تجنبه. وفضلا عن ذلك، يجب أن يكون واضحا للذين يرتكبون أعمالا عدوانية ضد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أنهم سيحاكمون ويدانون بارتكاب جرائم ضد المجتمع الدولي. إن البلدان التي تشارك مثل نيجيريا، في العديد من العمليات داخل افريقيا وخارجها، تعلق أهمية بالغة على سلامة أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأذكر هنا بأن القوات النيجيرية تعرضت، أثناء عملها في حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة، لهجوم أسفر عن إصابات ويحدث الشيء نفسه في الصومال حيث قتل بصورة وحشية جنود باكستانيون وإيطاليون ونيجيريون وأمريكيون وماليزيون يعملون في قوات حفظ السلام. إن الصدمة النفسية الوطنية الناجمة عن فقدان الأرواح في بعثات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تثير الشواغل والشكوك. ومع ذلك، أود أن أؤكد لهذه الهيئة أن نيجيريا ستستمر في إثبات التزامها تجاه الأمم المتحدة بمشاركتها المتواصلة في عمليات حفظ السلام.

وانطلاقا من نفس الروح الراغبة في الخدمة، تسعى نيجيريا إلى انتخابها عضوا في مجلس الأمن هذا العام. ونأمل أن يحظى ترشيح نيجيريا من الدول الأعضاء بتأييدها القيم.

وفي افريقيا، بذلنا أيضا جهودا فائقة لاحتواء الصراعات في قارتنا وحسمها. وتشارك نيجيريا في العديد من هذه الجهود لاحلال السلم في مناطق القتال وعلى المستوى الثنائي، استضفنا مؤتمرات سلام لأطراف الصراع في السودان، ومن خلال منظمة الوحدة الافريقية، نشارك مع دول افريقية أخرى في رصد وقف إطلاق النار في رواندا. وفي ليبريا، كانت نيجيريا القوة المحركة للجهد الإقليمي لإحلال السلم، في ذلك البلد الذي مزقته الحرب، عن طريق فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

وبفضل التطورات الإيجابية في ليبريا أعلنا أننا ننوي سحب قواتنا في الوقت الصحيح. واستند هذا القرار إلى النجاح في ابرام وقبول اتفاق كوتونو الذي

توافق عليه كل أطراف الصراع والمجتمع الدولي كأساس لإحلال سلم دائم في ليبريا. وإذا ما تم تنفيذ الاتفاق تنفيذا دقيقا، مثلما نأمل، فستتولى السلطة في ليبريا حكومة يجرىانتخابها بالطرق الديمقراطية، في حدود الإطار الزمني المتوخى لسحب قواتنا. وبالتالي، ومع أننا لا نفكر في الانسحاب قبل الأوان، فإنني أطلب إلى المجتمع الدولي، من خلال هذا المحفل، ألا ينسى أن نيجيريا أنفقت، ولا تزال تنفق، أموالا طائلة على عملية حفظ السلام في ليبريا؛ وأن الدعم الدولي العادل لجهد الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا أصبح أمرا حيويا. ومن ثم، ترحب نيجيريا بقرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا، والذي يطلب إلى الدول الأعضاء دعم عملية السلام في ليبريا من خلال المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي يقوم الأمين العام بإنشائه. وسيكون للتنفيذ المبكر أهمية حاسمة في إدامة هذه العملية.

ومما يبعث على البهجة في قارتنا، التطور الجاري في جنوب افريقيا، حيث يوشك أن تقام حكومة ديمقراطية. وقبل أسبوعين، أكد عميد دعاة الوطنية في جنوب افريقيا، نيلسون منديلا، في بيانه في هذه القاعه، أن المسيرة صوب مجتمع خال من الفصل العنصري لا رجعة فيها، وكدليل على اقتناعه، دعا إلى رفع الجزاءات الاقتصادية المتبقية في جنوب افريقيا. وأود، باسم نيجيريا، أن أتقدم بالتهانى لقادة جنوب افريقيا، السود منهم والبيض، الذين أبدوا ، خلال السنتين الماضيتين، حنكة سياسية عظيمة في المفاوضات التي أدت إلى إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي بالطرق القانونية.

لقد قطعت جنوب افريقيا شوطا طويلا على طريق إنهاء عزلتها الناجمة عن الفصل العنصري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جنوب افريقيا على استكمال عملية اندماجها التام في النظام الدولي. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغي، دون تحفظ، إدانة المسؤولين عن أعمال العنف الطائش التي تحدث يوميا. وعلى جميع سكان جنوب افريقيا أن يدركوا أن عيون المجتمع الدولي الساهرة لاتزال مركزة على بلدهم. وستتخذ نيجيريا خطوات فورية للاستجابة لدعوة نيلسون مانديلا من أجل التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا. وسنبدأ أيضا اتصالاتنا بالمجلس التنفيذي الانتقالي عندما يكتمل تشكيله ماديا، حتى نسهل التفاعل الدبلوماسي في الوقت الملائم.

إن الطريق إلى الديمقراطية وإلى إقامة المؤسسات الديمقراطية لم يكن سلسا. بل الواقع إن العملية الديمقراطية في افريقيا تواجه العديد من المشاكل. فالتخلف الاقتصادي والمستوى المرتفع للأمية في افريقيا يشكلان معوقين رئيسيين لبلوغنا الديمقراطية بمفهومها الحديث.

ولكن افتتاننا بالديمقراطية كقيمة راسخة الجذور في حضارتنا بلغت حدا جعلنا، في افريقيا، نقرر طوعيا، أن نواجه التحدي المتمثل في إنشاء نظام دائم للحكم الديمقراطي كل من بلداننا. ويمكنني أن أقول بثقة إنها عملية يأخذها بلدي مأخذا جادا. ولم يخل برنامج انتقالنا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني من لحظات صعبة. بيد أننا لم نمكنها من ردعنا عن السعى إلى تحقيق الهدف العزيز على قلوبنا. ولقد عقدنا العزم على ألا نكرر الأخطاء التي ارتكبناها في محاولاتنا السابقة لتطوير نظام يحفظ لبلدنا وحدته المشتركة. ومن ثم، فبغية كفالة استكمال العملية الديمقراطية في أقصر مدة ممكنة - وفي الواقع في موعد أقصاه آذار/مارس ١٩٩٤ - اتجه الرأي إلى إقامة الحكومة الوطنية الانتقالية التي أحظى بشرف وامتياز رئاستها، باعتبارها أنجح خيار لتسهيل تخلي السلطات العسكرية عن السلطة دون إراقة دماء.

ونحن في نيجيريا نتفهم ونقدر تماما اهتمام المجتمع الدولي وقلقه بشأن الأحداث السياسية الأخيرة في بلدي. فرغم كل شيء، أصبح تعميم الديمقراطية أحد العناصر الهامه للنظام الدولي الجديد الناشيء. ومن ثم، فإننا نلتمس تفهم المجتمع الدولي في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ أمتنا. ويمكنني أن أؤكد للجمعية العامة أننا نعمل كادحين للاهتداء إلى حل عادل لمشكلتنا يحظى بالقبول العام. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن أنني بالأمس لاغير افتتحت لجنة رفيعة المستوى من الشخصيات البارزة للنظر في الظروف التي أدت إلى إلغاء الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٢ حزيران/يونيه، والتقدم بتقرير في هذا الشأن خلال ٦٠ يوما.

إن نيجيريا تحترم دوما المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووعيا منا بأن الإنسان هو الموضوع الأساسي لحقوق الإنسان والمستفيد الأول منها، نؤمن تمام الإيمان بضرورة أن يشارك كل مواطن مشاركة نشطة، في حدود القانون، في إعمال هذه الحقوق. وإننا لنرحب بإعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان، وسنواصل، بالتالي، الوفاء بالتزامنا بحرية جميع المواطنين والمؤسسات النشطة في مجال حقوق الإنسان.

من النتائج المؤسفة لانتهاكات حقوق الانسان

حالات اللاجئين والنازحين - أولئك الذين يهربون من انعدام الأمن الى مرافئ الأمان داخل أوطانهم أو خارجها. وهناك اليوم عدة بلدان، من بينها نيجيريا، تلبي احتياجات ملايين اللاجئين. ونحث البلدان التي يهاجر منها هؤلاء الناس على تهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم، مما يساعد على التخفيف من حدة آثار تدفق اللاجئين على الدول المضيفة، وبخاصة في افريقيا، وهي دول تواجه، هي نفسها، صعوبات اقتصادية شديدة.

وتلاحظ نيجيريا بعظيم الارتياح أن الحالة في الشرق الأوسط اتخذت منعطفا أكيدا الى الطريق الأفضل. وكان التوقيع التاريخي لاتفاق السلام من جانب اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية معلما هاما نرحب به على هذا الطريق. ونحن مقتنعون بأن هذا يرسي أساس السلم بين اسرائيل والفلسطينيين، ويمثل عنصرا لا غنى عنه للحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط برمتها. مرة أخرى نقدم التهانئ، الى حكومة اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الروح التوفيقية التي جعلت من الاتفاق حقيقة واقعة. ونثني أيضا على حكومات النرويج والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي لجهودها وتشجيعها وتأييدها، مما جعل اتفاق السلام ممكنا.

ولا تزال أزمة الدين أهم عقبة في سبيل تنميتنا الاقتصادية. لقد كانت المحاولات المختلفة للبلدان الدائنة لمعالجة هذه المشكلة محدودة النطاق وفشلت في التصدي على نحو كاف لمشكلة ديون البلدان متوسطة الدخل. لهذا، ولئن كنا نلاحظ مع التقدير الإغاثة المقدمة وفقا لشروط ترينيداد وتورونتو وهيوستون، فلا بد من أن نؤكد أن الأزمة الأساسية في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية لم تعالج بفعالية. وتتضح خطورة الحالة بجلاء في حقيقة أن دين البلدان الافريقيا في عام ١٩٩٢ بلغ ٢٧٥ بليون دولار، أي حوالي ٧٣ في المائة من إجمالي انتاج القارة الافريقية. وعلاوة على ذلك، عندما نضع في اعتبارنا أن التزامات خدمة الدين تقدر بحوالي ٣٠ في المائة من قيمة صادراتنا، تتضح للعيان الآثار التي تشل اقتصاداتنا. ولهذا نقترح إجراء حوار تشارك فيه كل الأطراف، ويمكن عن طريقه معالجة المسائل معالجة سليمة.

إن الأبعاد المختلفة للمشاكل الاقتصادية في افريقيا تستحق أن نكررها، بما أننا، نحن الذين نعاني في النهاية من نتيجة الخلل الاقتصادي بدرجاته المتفاوتة، التي تصيب معظم البلدان الافريقية، ندرك ضرورة الاستمرار في جذب انتباه بقية العالم الى ورطتنا الاقتصادية. ويجب ألا يستخف بهذا الأمر. فالأزمة الاقتصادية الافريقية، علاوة على كونها مصدرا رئيسيا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية السائدة في كثير من بلدان المنطقة، يجب أن تعتبر تهديدا خطيرا للتوقعات طويلة الأمد للاقتصاد العالمي.

أود أن أتجاسر وأقول إن استمرار الأزمة لا يعزى الى تقاعس الحكومات الافريقية المعنية عن العمل. بل على النقيض من ذلك - ولنأخذ بلدي على سبيل المثال - فالحقيقة هي أن تصميمنا على التصدي لتحديات التنمية يتضح من الاصلاحات المتعلقة بالسياسة والتي نفذناها على مدى ما يقرب من سبع سنوات بغية إعادة تنظيم الاقتصاد وإنعاشه. وقد بدأت هذه الاصلاحات بالفعل تسفر عن بعض النتائج الإيجابية، ولكن ليس بالقدر الذي نرى أنه ضروري لتحسين الاقتصاد بدرجة ملحوظة.

وليس من المغالاة أن نقول إن حقيقة أن الاصلاحات الاقتصادية التي نُفذت لم تصادف نجاحا كبيرا، من الواضح أنها ترجع تواني المجتمع الدولي عن تقديم الدعم الكافي لإكمال جهودنا الصادقة لإصلاح اقتصاداتنا. وعلى سبيل المثال، لا تزال التدفقات المالية الخارجية الى البلدان الافريقية تقصر كثيرا عن المنشود، بالرغم من الجهود التي بذلتها بلدان مثل بلدي في السنوات الأخيرة، لتكفل تهيئة مناخ مؤات للاستثمار الأجنبي. ولهذا نحث شركاءنا في التنمية على العدول عن سياستهم لأن ذلك يعود بالنفع على الجميع. ونناشد أيضا منظومة الأمم المتحدة أن تعبئ آلياتها تعبئة كاملة بحيث تعالج المشاكل الاقتصادية الافريقية المتخلفة معالجة فعالة.

واليوم، تواجه افريقيا أيضا مشاكل بيئية رهيبة. فالتصحر والجفاف وتآكل التربة والتعرية البحرية ونقص المياه العذبة، كلها صعوبات جديدة تواجهها القارة. لقد تحول خمسا الكتلة اليابسة للقارة الافريقية الى صحراء. ولا تزال البلدان الافريقية تبذل جهودها لوقف ذلك الخطر الذي يهدد مصدر رزقنا. ومع ذلك، لا توجد لدينا الموارد الكافية لمكافحة هذا البلاء. لهذا نحث على الإبرام السريع لاتفاقية دولية تكتمل بآلية للتمويل، لمكافحة الجفاف والتصحر.

في أعقاب الحرب الباردة تحقق تقدم محمود في مجال نزع السلاح. ونشعر بالرضا إذ نلاحظ أن الدول تبذل جهودا ضخمة على نطاق أوسع مما ألفناه خلال أية فترة أخرى في التاريخ القريب، بغية تحقيق الانفتاح والوضوح بالنسبة لقضايا الأمن. وقوبل القرار الذي أصدرته الدول الحائزة للأسلحة النووية فرادى بوقف التجارب النووية بترحاب عالمي. ولهذا، فغني عن البيان أننا نشعر بإحباط إزاء الخرق الذي حدث

قبل أيام قليلة للوقف الاختياري. ونناشد مرة أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن استئناف تجاربها النووية وبذلك تعزز توقعات مؤتمر عام ١٩٩٥ الاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، الذي سيكون حاسما بالنسبة للجهود المبذولة لوقف الانتشار النووي.

إن العالم الذي توجد فيه الأمم المتحدة مر بتغيرات كثيرة منذ تأسيس المنظمة قبل ٤٨ عاما. وهذه التغيرات تتجلى في عضوية المنظمة التي تضاعفت أربع مرات تقريبا منذ عام ١٩٤٥. لقد تغير توزيع القوة والنفوذ في العالم. ولا يمكن لمؤسسات الأمم المتحدة، ولا ينبغي، أن تكون محصنة ضد هذه التغيرات. والواقع أنه لكي تحافظ الأمم المتحدة على أهميتها، يجب أن تعبر عن التغيرات التي تحدث في بيئتها. ونجدد مطالبتنا بإجراء استعراض جاد لبعض مؤسسات المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن. لقد شددنا دوما على الحاجة الى توسيع عضوية المجلس من خلال ضم أعضاء دائمين إضافيين، بحيث تكون كل مناطق العالم ممثلة فيه. ويراودنا الأمل في أن تتقدم المفاوضات حول هذه المسألة الحاسمة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

بالرغم من التطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في الأعوام القليلة الماضية، لا يزال العالم يواجه تحديات كثيرة. فبالإضافة الى استمرار تفسخ السلم والاستقرار في كثير من الدول نتيجة الصراعات الداخلية المتأججة، هناك مشاكل تتطلب العمل العاجل. فانتشار الفقر، والخلل المتزايد في التوازن بين البلدان النامية والمتقدمة النمو مشكلتان من أهم هذه المجموعة الكبيرة من المشاكل. ونحن مقتنعون بأن تصويب هذه الحالة غير المقبولة هدف يمكن تحقيقه.

مع ذلك، يتطلب الحل التزام جميع الدول بقبول مفهوم التعاون الدولي وممارسته بنشاط. ولا يزال بلدي شريكا نشطا في هذا المسعى التعاوني لجعل عالمنا أكثر أمانا ورخاء.

وإذ نتطلع الى الاحتفال، بعد عامين، بالذكرى الخمسين لميلاد الأمم المتحدة، يعم جو من التفاؤل حول مستقبل المنظمة. وإذا كان للنظام العالمي الجديد أن يفي بوعده، فلا بد من أن يرتكز على أساس صلب من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي يكون من المحتم أن تضطلع منظمتنا بدور رئيسي في المحافظة على عالم يقوم على المساواة في السيادة بين الدول، عالم يحترم حقوق الانسان الأساسية، عالم من التكافل العالمي والتعاون من أجل التنمية.

فلتدلل جميع الدول الأعضاء على تصميمها على ضمان أن تكون منظمتنا العالمية على مستوى توقعات الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب الزعيم إرنست شونيكان، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الاتحادية الى خارج قاعة الجمعية العامة.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة العامة للجمعية العامة، صباح الغد، ستبدأ الساعة ٩/٣٠ بدلا من ١٠/٠٠.

وستنظر الجمعية، قبل مواصلة المناقشة العامة، في التقرير الثالث للمكتب. وستتناول ايضا البند ٣٨ من جدول الأعمال، "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية".

وتحت هذا البند، ستنظر الجمعية في مشروع قرار صدر اليوم في الوثيقة A/48/L.2 بشأن رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا.

وأفهم أن مشاورات عريضة القاعدة قد بدأت داخل المجموعات الإقليمية وفيما بينها، ونتيجة لهذا فإن مشروع القرار A/48/L.2 يعتبر نص توافق آراء. وقد اتفق، بالإضافة الى ذلك، على ألا تجري مناقشة بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال في هذه المرحلة، وأن المتكلم الوحيد سيكون ممثل نيجيريا، لعرض مشروع القرار A/48/L.2.

واسمحوا لي بأن أوضح أن مسألة الفصل العنصري ستناقش في جلسة عامة في تاريخ لاحق أثناء الدورة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد رويغاسويرا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني أن

أقدم لكم، بالنيابة عن الوفد التنزاني، تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

لقد أبديتم طوال الأسبوعين الماضيين بالفعل مهاراتكم الدبلوماسية المرموقة وصفاتكم القيادية. وإننا نتطلع الى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

وأود أيضا أن اعرب عن تقدير وفدي لسلفكم، سعادة السيد ستويان غانيف، على قيادته الممتازة لدورة الجمعية العامة السابعة والأربعين.

لقد واصل الأمين العام ومن يرأسهم من الموظفين تقديم كل جهد ممكن لمنظمتنا. وأبدو طوال السنة الماضية قدرة رائعة على تحمل مسؤوليات إضافية رغم الموارد المتناقصة. ونحن مدينون لهم بالامتنان، ومن حقهم أن يتوقعوا تأييدنا وهم يقومون بالعمل الذي كلفناهم به.

وخلال السنة الماضية، انضمت الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وموناكو، واريتريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأندورا الى الأمم المتحدة كدول مستقلة ذات سيادة. ويسعدني بالغ السعادة أن أقدم لتلك الدول ترحيبا حارا وتهاني مخلصة، وأن أعبر لها عن مدى تطلعنا الى العمل معها جميعا على نحو وثيق في مسعانا المشترك لتحويل عالمنا الى مكان أفضل لشعوبنا وللإنسانية جمعاء.

لقد انقضت سنة أخرى منذ اجتمعنا لآخر مرة في المناقشة العامة، وتعهدنا بتكثيف جهودنا من أجل تحقيق طموحات شعوبنا في سلم وأمن عالميين، وعدالة اقتصادية واجتماعية وتقدم وتنمية، في ظل ظروف من الحرية والكرامة الانسانية. ويجدر بنا، ونحن نبدأ دورة أخرى، أن نقيّم التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الطموحات.

ما برحت مشكلات الجنوب الافريقي تمثل شاغلا رئيسيا لحكومتي على مدار السنة الماضية. ويثني وفدي على المجتمع الدولي لإسهامه في البحث عن حلول لمشكلات الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والصراعات في أنغولا وموزامبيق.

إن التقدم المحرز على مدى الإثني عشر شهرا الماضية، جعل هدف القضاء على الفصل العنصري أقرب من أي وقت مضى. وأن مطالبة ممثلي أغلبية الشعب في جنوب افريقيا، وبصفة خاصة الرئيس نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لآزانيا، برفع جميع الجزاءات الاقتصادية والتجارية المتبقية، يعني أن التقدم المحرز حتى الآن، والتقدم الذي سيتحقق في القريب العاجل، يمثلان تغييرا عميقا لا رجعة فيه بالمعنى الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي. ومهما يحدث، فلن تعود جنوب افريقيا أبدا الى ما كانت عليه.

وثمة إشارة أخيرة هامة توصي بأن نقطة التحول قريبة جدا، هي تحديد يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ يوم الانتخابات لجميع أبناء جنوب افريقيا. ويرحب وفدي بحرارة بهذا التطور، ويحث جميع المعنيين على العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. إلا أن أهم تطور كان سن التشريع اللازم في الشهر الماضي بإنشاء هيئة انتخابية مستقلة، ومجلس إعلام مستقل، وهيئة إذاعة مستقلة، بالإضافة الى مجلس تنفيذي انتقالي مستقل.

وللأسف، لا تزال هناك عقبات كثيرة على الطريق. ولا يزال العنف أخطر عقبة تعرقل التقدم نحو إقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية. وبمقتل ٠٠٠ ٢٠ كل سنة، وفقا لتقارير جمعها مركز البحوث والتوثيق الجنوب افريقي، تكون سمعة جنوب افريقيا بأنها أكثر البلدان عنفا في محلها تماما، وينبغي أن نثني على قيادة قوى الديمقراطية في البلد لحرمانها قوى الموت والدمار من إشباع رغبتها في تقويض عملية السلام. ولكن التهديد لا يزال حقيقيا وكبيرا، كما ثبت بالاغتيال الوحشي لكريس هاني، في نيسان/ابريل، واقتحام مجموعة بيضاء عنصرية من الجناح اليميني المفاوضات في مركز التجارة العالمي في حزيران/يونيه .

وقد وفر الرصد الدولي للعنف بعض الطمأنينة لضحايا عنف الفصل العنصري. إن الجرأة والوقاحة اللتين أبداهما مرتكبو العنف، وتغاضي بعض أفراد قوات الأمن في البلد بما فيهم القادة، عن ذلك العنف تبرر ضرورة وجود أكبر وأكثر ظهورا للأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وأحث الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل بناء للنداءات العاجلة التي وجهها ضحايا العنف من أجل زيادة مراقبي الأمم المتحدة.

ثمة عائق آخر هو عدم مشاركة بعض المجموعات في عملية السلم، والتهديد الصادر عن بعضها باللجوء الى العنف. وهذه حجة أخرى أيضا تبرر زيادة حضور وظهور الأمم المتحدة والمجتمع العالمي ككل، في جنوب افريقيا.

وأنغولا تشكل تحديا مماثلا للأمم المتحدة ولكنه أشد إلحاحا. وإذا كان المجتمع الدولي يتصرف بوحي من ضميره، فلا يمكنه ببساطة أن يسمح باستمرار صراع يقدر أنه يتسبب في موت ألف شخص يوميا. ويجب عليه أن يعمل من أجل وقف هذه المجزرة.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لتمكين الأمم المتحدة من أن تسترد عافيتها من الضرر الكبير الذي لحق بمصداقيتها وسلطتها المعنوية بعجزها عن الاستجابة على نحو كاف وعاجل للتحديات الخطيرة التي يفرضها جوناس سافيمبي. إن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وجه تحذيرا لجوناس سافيمبي بأن الأمم المتحدة لن تسمح بعد الآن لعناده ومراوغته بأن يستمرا في إحباط إرادة الشعب الأنغولي الذي تتعرض آماله في السلم وفرصته في تحسين حياته، لهزة عنيفة من خلال جشعه الى السلطة. ويجب ألا يكون لدى الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) وسافيمبي أدنى شك في أن هناك المزيد إذا استمرا في تجاهل نداءات المجتمع الدولي بوقف إطلاق النار، وبالعودة الى اتفاقات بيسيس، واحترام الحكم الذي أصدره الشعب الأنغولي في الانتخابات.

وهذا ينطبق بالمثل على التزام يونيتا بالسماح للمنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة بالوصول الى ضحايا الصراع، وبتيسيره. إن العديد من موظفي الإغاثة ما زالوا يعرضون أنفسهم للخطر الشديد من أجل مساعدة ضحايا الصراع. ونحن نثني عليهم لما يتحلون به من بطولة ورحمة. بيد أن أفضل تعبير عن العرفان هو كفالة أن يتلقى المسؤولون عن هذا التصرف الإجرامي العقاب الذي يستحقون.

أما موزامبيق، وعلى الرغم من أوجه الاختلاف، فبينها وبين أنغولا أوجه شبه. ويبقى أن نرى، من خلال تنفيذ اتفاقات السلم الموزامبيقية، ما إذا كانت العبر قد استخلصت من التجربة الأنغولية. والتأخير في تنفيذ اتفاق السلم العام يبعث على قلق عميق بسبب التهديد الواضح الذي يشكله لوقف إطلاق النار. ويسعدنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن ينظر بنفس الجدية الى هذا التأخير. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن زعيم حركة المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) السيد أفونسو دلاكاما استطاع أخيرا أن يتغلب على المصاعب التي منعته، حتى مؤخرا، من الاجتماع بالرئيس شيسانو. إننا نرحب بالمحادثات بين الزعيمين، ونثني على الرئيس شيسانو الذي فعل المستطاع وغير المستطاع لإرضاء رينامو. ولكننا نشعر بالقلق لأن حسن النية والشهامة اللتين تظهرهما حكومة موزامبيق لا تقابلهما رينامو وقيادتها بالمثل. وبدلا من ذلك، نلاحظ وجود إشارات مقلقة تدل على اتباعها خطوات سافيمبي.

إن الحكومة، على سبيل المثال، لا تزال غير قادرة على توفير الخدمات الإدارية في المناطق الخاضعة لسيطرة رينامو. والأمم المتحدة لديها واجب يقضي بمنع هذا الانتهاك الصارخ لاتفاق السلم العام. ولكن ما يدعو الى مزيد من التشاؤم هو أن رينامو تحاول، على ما يبدو، أن توجد وضعا تأمل أن تقنع به العالم من خلاله بقبول إجراء الانتخابات قبل بدء عملية تسريح القوات ودمجها. ويجب علينا ألا ندخر وسعا من أجل تمكين الأمم المتحدة من القيام، بكل ما في وسعها، لمنع ظهور وضع في موزامبيق شبيه بالوضع في أنغولا.

ومما يؤسف له أنه مع مرور العام كانت خيبات الأمل أكثر من أوجه النجاح. وباستثناء أنغولا، ربما كان أكثر ما يدعو الى القلق، الانتكاسات التي عانت منها جهود السلم في يوغوسلافيا السابقة - وبخاصة في البوسنة والهرسك - وفي افغانستان، وفي الصومال حيث أدت تطورات الأحداث الى مواجهة شاملة غير متوقعة وغير مرغوب فيها بين الأمم المتحدة وأحد فصائل الصراع المأساوي الذي يتقاتل فيه الأشقاء والذي ينزل البلاء بذلك البلد.

يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل حماية وصون سلامة الأمم المتحدة في الصومال وسلطتها المعنوية. أما أولئك المسؤولون عن قتل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم والتحريض على شن الهجمات عليها، فيجب أن يكونوا على وعي تام بالعواقب الوخيمة الناجمة عن تصرفهم الإجرامي. ولكن من نافلة القول أن قوات الأمم المتحدة ذاتها عليها أن تمارس ضبط النفس الى أقصى حد.

وبما أن الصومال تجربة جديدة للأمم المتحدة، فإن نتيجة عمليتها هناك تكتسب أهمية حاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي. فالأمم المتحدة لا تملك تحمل الفشل في مهمتها الرامية الى تقويم المساعدة الإنسانية، وبناء السلم وحفظ السلم في الصومال، كما لا تملك ثمن ارتكاب أخطاء جسيمة. لذلك، يرحب وفد بلدي بالمناقشة الجارية بشأن أفضل طريقة لتحقيق مهمة الأمم المتحدة في الصومال. إن دعوة الأمم المتحدة الى إعادة تركيز اهتمامها على الولاية الأصلية، وإيلاء مزيد من الاهتمام للبحث عن حل سياسي، وفقا لاتفاق أديس أبابا، تستحق كل اهتمام.

وفي ليبريا، بينما يصمد وقف إطلاق النار، فإنه سيظل هشا مع استمرار تزايد حدة التوترات، ولا تزال

نهاية الأزمة بعيدة المنال. ويجب الثناء على بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لاضطلاعها نيابة عن المجتمع الدولي، بمهمة حفظ السلم المكلفة والخطيرة في ليبريا. وهي من المجتمع العالمي الى ما هو أكثر من الدعم المعنوي والسياسي. لذلك، ترحب بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٦ (١٩٩٣)، التي ستعمل الى جانب جهود حفظ السلم التي ترعاها المجموعة من أجل إيجاد حل للصراع الليبري.

إن شعب الصحراء الغربية يشعر بالإحباط، على نحو مبرر، لأن المجتمع الدولي، بعد خمس سنوات من اعتماد خطة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لم يتمكن بعد من إعطائه الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير. وليس بكاف أن يقال له إن جميع الجهود تبذل من أجل التغلب على المشاكل التي حالت دون إجراء الاستفتاء. فبعد خمس سنوات من النقاش بشأن طرائق التنفيذ، يحق له أن يسأل ما إذا كانت جميع الأطراف تتفاوض بحسن نية.

وثمة مبادرة افريقية أخرى لحل الصراع تستحق دعما عاجلا من الأمم المتحدة، هي اتفاق السلم بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية، الذي وقع في أروشا، تنزانيا، بتاريخ ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ بعد عام من مفاوضات شاقة وطويلة. وتنزانيا، بوصفها عاملا ميسرا في المفاوضات، تشيد بالأطراف التي شاركت في المفاوضات على ما تحلت به من روح الأخذ والعطاء التي مكنت من نجاح تلك المفاوضات. إننا نشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية على الدور القيم الذي اضطلعت به خلال عملية السلم. ونشيد أيضا بالبلدان التي اضطلعت بدور المراقب وهي ألمانيا وأوغندا وبلجيكا وبوروندي وزائير والسنغال وفرنسا والولايات المتحدة، وبالأمم المتحدة على ما قدمته من تشجيع ودعم. ولا ينبغي أن ننسى الإسهام القيم الذي قدمته تونس وزمبابوي ومالي ونيجيريا، التي وفرت الموظفين لفريق المراقبين العسكريين المحايد الذي ما فتئ يرصد وقف إطلاق النار.

ومع البدء بتنفيذ الاتفاق، يجب أن تعطى الأولوية الآن لإنشاء قوة دولية محايدة. إن الوفد المشترك المؤلف من حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية، والذي يقوم حاليا بزيارة الأمم المتحدة، ما زال يؤكد أن كل شيء آخر يتوقف على إنشاء تلك القوة. وإنني أردد هنا مناشدته الداعية الى التعجيل بإنشاء القوة. لذلك، يرحب وفد بلدي باتخاذ مجلس الأمن في الوقت المناسب القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) بتاريخ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، ويحث على تنفيذه العاجل.

إن إجراء المقارنات لقياس المعاناة أو الضرر الذي يتحمله شعب ما إبان الحرب أمر غير كاف، ولكن من الصعب التفكير في صراع حالي آخر يتعرض فيه شعب بأسره للمعاناة والأعمال الوحشية وأشكال الإذلال التي فرضت على الشعب المسلم في البوسنة والهرسك. إن عدم قدرة الأمم المتحدة على تقديم أي أمل للمسلمين البوسنيين هو إحدى مآسي عصرنا الكبرى. ومن المؤسف حقا أن يفشل المجتمع الدولي في وضع حد للفظائع التي ترتكب بحق المسلمين البوسنيين. ولكن ما يتعذر فهمه هو استمرار المجتمع العالمي، في هذه الظروف في حرمانهم من الحق في الحصول على الوسائل الكفيلة بحمايتهم. إن أقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة هو رفع الحظر عن الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، كي يتمكن الشعب من الدفاع عن أسره وبلده.

وبعد طول انتظار، بدأت تظهر دلائل على بزوغ حل لقرحة مشكلة الشرق الأوسط التي أزمنت وتقيحت، ألا وهي قضية فلسطين، التي شكل استمرارها لفترة ٤٠ سنة ورطة أخلاقية خطيرة بالنسبة لإحساس المجتمع الدولي بالعدالة والانصاف والمساواة. والاتفاق الذي وقع في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن الاعتراف المتبادل، والذي يوفر أيضا حكما ذاتيا محدودا للفلسطينيين في قطاع غزة وبلدة أريحا في الضفة الغربية، كان، وعن حق، موضع ترحيب باعتباره طفرة كبرى في مفاوضات الشرق الأوسط. ووفد بلدي يشارك في الترحيب بهذا التطور وفي تهنئة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على الشجاعة التي أبديا في اتخاذ هذه الخطوة الجريئة نحو حل قضية فلسطين العسيرة. إن الخطوة الأولى هي دائما أصعب الخطوات. لذلك، يحدونا الأمل في أن تتمكن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الآن من التحرك بسرعة من أجل دفع العملية نحو حل عادل ودائم لقضية فلسطين، وبالتالي فتح الطريق أمام تحقيق تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي.

وبالنسبة لشعب قبرص - وهذه مسألة محيرة أخرى استعصت على الحل قرابة ٢٠ عاما - فلكي يكون النظام العالمي الجديد مجديا يجب أن يكون نظاما يحترم وحدة ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية وكذلك مركزه غير المنحاز، ويعيد شعور الأمل الى الطائفتين بمستقبل يقوم على الشراكة والتعاون في ظل العدالة الكاملة والكرامة الإنسانية. ومن دواعي خيبة الأمل

الكبيرة أن الآمال التي أحياها استئناف المفاوضات في أوائل العام في ظل مساعي الأمين العام الحميدة ثبت أنها كانت سابقة لأوانها.

وفي كمبوديا، بدأت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الذي دار وقتا طويلا تؤتي ثمارها. وكان تنظيم الانتخابات الكمبودية والإشراف عليها بصورة ناجحة، خاتمة لمرحلة هامة وحاسمة من جهود السلم. ولكن شعب كمبوديا لم يصل بعد الى بر الأمان. فلا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل لأم الجراح ونشيد بالجهود المبذولة لتمكين الذين قاطعوا عملية السلام من العودة إليها عندما تبدأ مرحلة المصالحة وإعادة التعمير والتنمية.

وهناك أنباء طيبة أيضا فيما يتصل بالحالة في أمريكا الوسطى. فالحالة هناك لا تزال تتطور على نحو ايجابي مما يكافئ المجتمع الدولي على جهوده المبذولة لتشجيع المنطقة على إيجاد حلول إقليمية لمشاكلها.

ويرحب وفدي بالانخراط المتزايد لمجلس الأمن في البحث عن حلول للعديد من الصراعات الدائرة في أرجاء العالم. ولكن قدرة المجلس على الاستجابة للطلب المتزايد على تدخله، واستعداد المجتمع الدولي لمواصلة وضع ثقته في المجلس وتعويله عليه سيعتمدان الى حد كبير على قدرته على القيام بالإصلاحات اللازمة.

وأحد هذه الإصلاحات المطلوبة، توسيع المجلس بحيث يضع في الحسبان ظروف العصر المتغيرة الى حد بعيد بالمقارنة بعام ١٩٦٥، عندما تم توسيع المجلس آخر مرة. ولست في حاجة الى التشديد على أن أي توسيع يجب أن يراعي الحاجة الى كفالة التمثيل الجغرافي العادل. وهذا ينطبق بدوره على الدعوة الى إيلاء الاعتبار لزيادة عدد الأعضاء الدائمين.

وثمة إصلاح آخر يتصل بالحاجة الى معالجة مشكلة الانتقائية التي يمارسها المجلس في الاستجابة لمختلف الصراعات. وما لم نتأكد من أن المجلس يعامل جميع التحديات التي تجابه سلطته معاملة متساوية، فإنه يجازف بفقدان تأييد المجتع الدولي وثقته، وهما أمران حاسمان إذا ما أريد لأعمال المجلس أن تحظى بالقبول بصفتها إجراءات شرعية.

وبالإضافة الى ذلك، فإن مشكلة حق النقض البالية لا تزال تلازمنا، والإخفاق في فعل شيء بشأنها لا يعني أنها ستختفي. وصحيح أن الممارسة المشجعة للغاية المتمثلة في التوصل الى القرارات بتوافق الآراء قد خفضت المطالبة بإلغاء حق النقض. فقد كان هذا مفيدا، ولكن ليس بما فيه الكفاية. فما دام حق النقض موجودا، سيظل التهديد باستخدامه يؤثر على نتيجة المناقشات. وسيظل باستطاعة عضو من الأعضاء أن يحبط إرادة المجتمع الدولي.

وكيفية عمل المجلس بدورها مسألة تشغل المجتمع الدولي والى حد كبير تستحوذ على اهتمامه. إن المطالبة بالشفافية مشروعة للغاية، ولكن ما يقلق أكثر، الاقتناع المتزايد من جانب جزء كبير من عضوية الأمم المتحدة بأن المجلس يمط تفسيره للميثاق ليقحم أشياء غير واردة في الفصل السابع، كحالات الطوارئ الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتهديدات الأيكولوجية، والاتجار بالمخدرات وأمور من هذا القبيل. وبينما يجب تمكين مجلس الأمن من الاستجابة للحالات الجديدة، فإن هناك خطرا حقيقيا بأنه سيسمح لنفسه بأن يسترشد بما تمليه حفنة من الدول الأعضاء، بدلا من الميثاق.

ما برح نزع السلاح يمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي لأسباب بديهية. فهناك من الأسلحة أكثر مما ينبغي في أرجاء العالم، بل أكثر بكثير مما تحتاجه الأمم لدفاعها المشروع عن النفس. والأولوية التي أوليت لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تجسد قلق المجتمع الدولي إزاء الخطر الكبير الذي يفرضه هذا النوع بالذات من أسلحة التدمير الشامل، على السلم والأمن الدوليين. ومن المؤسف أن الأسلحة النووية التي تفرض تهديدا أكبر، لم تلق حتى الآن الاعتبار ذا الأولوية الذي تستحقه. وبينما نشيد بالاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن التخفيضات الحادة لترساناتهما النووية، فلا ينبغي إغفال حقيقة أن هناك اليوم، في مخزوناتهما، حتى بعد معاهدة ستارت، زيادة في هذه الفئة من الأسلحة النووية تقدر بخمسة أمثال ما كانت عليه عند التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، وما زالت بنفس المستوى الذي كانت عليه عند بدء المفاوضات قبل تسعة أعوام من التوقيع على معاهدة ستارت. وحقيقة الحظر النووي تتضح أكثر إذا ما أخذنا في الحسبان مخزونات الأسلحة النووية للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا يجب علينا أن نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إيلاء أعلى أولوية لنزع السلاح النووي.

ولقد كان وفدي على الدوام يعتبر معاهدة عدم الانتشار، بالرغم من عيوبها، ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب أداتان من الأدوات الدولية الهامة التي يمكن أن تدفع بقضية نزع السلاح النووي الى الأمام. ومن نافلة القول أنه قبل أن تصبح معاهدة عدم الانتشار قادرة على أداء دورها، لا بد من معالجة العيوب المتأصلة فيها، ولا سيما أحكامها التي تميز بين الدول الحائزة

للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ولقد اتفقت الدولتان النوويان الرئيسيتان على إحداث بعض التخفيضات في مخزوناتهما. ولكنهما تحتاجان الى تجاوز ذلك بكثير وتوضيح أن الهدف هو القضاء على هذه المخزونات في نهاية المطاف، وهذا يعني أن عليهما وقف الانتشار الرأسي وعكس مساره ووضع نهاية له في آخر الأمر. وسيتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ على درجة تمكنه من معالجة هذه العيوب.

وكان التطور الأخير المشجع للغاية صوب إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، هو الوقف الاختياري للتجارب - أو الحد منها، الذي وافقت عليه، من طرف واحد، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولهذا فإننا نرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية تمديد وقفها الاختياري. ويحدونا وطيد الأمل أن يقنع هذا الوقف الدول النووية الأخرى بالإبقاء على وقفها للتجارب، وأن يستغل هذا الوقف للتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، هذا الوقف للتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح أو مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب.

إن الإحصاءات الاقتصادية العالمية للفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٣ تبعث باشارات مختلطة. وبصورة عامة، وبالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد البلدان النامية، لم يكن هناك نمو يذكر في الاقتصاد العالمي. وبالنسبة لمعظم القارة الأفريقية، فإن نصيب الفرد في الإسهام في الناتج القومي استمر في الانخفاض، مما وضع القارة في حالة مقلقة. وقد حقق متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في افريقيا انخفاضا جديدا بلغ ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٢، ويرجع ذلك جزئيا الى الجفاف والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والآثار الطويلة الأجل لتردي معدلات التبادل التجاري نتيجة للأداء المجحف للنظام العالمي الحالي.

وجدول أعمال الأمم المتحدة بشأن تنمية افريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، لا يبدو أنه سينجح أكثر من سابقه - برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وكما اتضح أثناء استعراض برنامج العمل الذي تم الاضطلاع به في عام ١٩٩٠، فإن تلك المبادرة لم ترق الى توقعات القارة. ولكن تنزانيا تعتقد أنه لا تزال لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة القدرة على الاضطلاع بدور أكبر في مساعدة القارة على التغلب على فقرها.

إن انعاش الاستثمارات أمر حاسم لتحسين الأداء الاقتصادي للقارة الأفريقية على المدى الطويل. بيد أنه، على عكس التوقعات السابقة، لم يؤد الإصلاح الاقتصادي الى زيادة ملحوظة في الاستثمارات. ففي جميع انحاء افريقيا ما زالت هذه الزيادة أدنى بكثير من مستوى ذروتها في أواسط السبعينات، نتيجة للقيود المفروضة على القطع الأجنبي بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري والقدرة المحدودة على استيراد السلع الرأسمالية، وبسبب عبء الديون وخدمتها.

وترحب تنزانيا بمبادرة بعض البلدان المانحة الى معالجة مشكلة أزمة الديون بشطب جزء من دينها الرسمي الثنائي المستحق على أقل البلدان نموا. ولكن هذا ليس إلا مجرد جزء من حل المشكلة. وبخلاف تدابير تخفيف الديون، تحتاج افريقيا الى مدد جديد من الموارد المالية لتحسين معدل الاستثمار، وتسريع النمو الاقتصادي في البلدان المتضررة.

ولهذا السبب ترحب تنزانيا بالمبادرة التي قدمتها حكومة اليابان بأن تقوم بالتعاون مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل افريقيا، بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، بهدف إبراز مسألة التنمية الاقتصادية الافريقية بوصفها أحد المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ويأمل وفد بلادي أن يخلص مؤتمر طوكيو الى توصيات ملموسة بشأن التدابير الرامية الى مساعدة القارة الافريقية على التغلب على مشاكلها بصفة نهائية بالاضافة الى تذكير المجتمع الدولي بالتزامه تجاه أفريقيا والحاجة الى مساعدة القارة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين من موقف قوة.

وما برحنا نسير على الطريق الذي بدأناه في ريو منذ أكثر من سنة. لقد قطعنا على أنفسنا في ريو التزاما قويا بحماية كوكبنا عن طريق النهوض بالتنمية المستدامة، من خلال المشاركة العالمية. وبالرغم من أننا أرسينا في ريو إطارا أساسيا لجعل البيئة العالمية في القرن الحادي والعشرين أكثر صحة من ذي قبل، فإننا لم نبدأ بعد في ترجمة هذه الالتزامات الى حقيقة. بل الواقع أن كوكب الأرض أصبح الآن أفقر بيئيا مما كان عليه قبل سنة.

لقد أنشئت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة الأخرى المتصلة بدمج الأهداف البيئية والانمائية من خلال منظومة الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفد بلادي في

أن تكون هذه اللجنة جهازا عملي التوجه، يترجم الالتزامات المقطوعة في ريو الى واقع، ولا يصبح مقيدا ماليا، كما كان مرارا مصير مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

ومن المعالم البارزة التي تم التوصل إليها في ريو قرار إعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف. وقد عقدت اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية لإعداد هذه الاتفاقية دورتيها الأولى والثانية المضمونيتين، ونأمل أن يتسنى في مثل هذا الوقت من العام المقبل الانتهاء من وضع اتفاقية لمكافحة التصحر والجفاف. وتنزانيا، إذ ترحب بالتقدم المحرز خلال أول دورتين مضمونيتين تود أن تدعو جميع البلدان الى تقديم أقصى قدر من الدعم والتعاون من أجل ضمان نجاح الاتفاقية العالمية التي لها أهمية خاصة بالنسبة لافريقيا. فهذه الاتفاقية لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها آلية لجذب الموارد فحسب، بل اعتبارها أيضا مشاركة عالمية في مكافحة ظاهرة عالمية تهدد التنمية المستدامة لأكثر من ٩٠٠ مليون شخص في العالم.

ليست هناك نهاية لتوقعاتنا فيما تحققه الأمم المتحدة. ولكونها أكبر أسرة عالمية، فإن من واجبها أن ترعى جميع أعضاء هذه الأسرة، الغني والفقير، القادر والعاجز. وسيكون العالم مكانا أفضل للبشرية إذا استطعنا في الأمم المتحدة أن نتصرف بسرعة، وبحكمة، وبانصاف. فالشعوب، في نهاية المطاف، هي التي تكون الدول التي تحتاج الى المساعدة.

السيد باسندوه (اليمن): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أزجي الى سعادتكم، باسم وفد بلادي وباسمي شخصيا، أحر التهاني لفوزكم بالاختيار لتبوء سدة رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها السنوية الثامنة والأربعين.

ولا يساورني أدنى شك في انكم جديرون بهذه الثقة الغالية التي أولاكم إياها ممثلو الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية الكبرى. فإن ما تملكون من مؤهلات عالية، ومن خبرة طويلة، وما تتحلون به من الحكمة، والكياسة يجعلانكم قادرين على قيادة وتوجيه أعمال هذه الدورة ومداولاتها بكفاءة عالية. ومثلما يدل انتخابكم لشغل هذا المركز الرفيع على ما تتمتعون به من مكانة مرموقة على الصعيد الدولي، فإنه يدل - أيضا - على ما يحظى به بلدكم الصديق من الاحترام والتقدير من بقية بلدان العالم. وإذ أتمنى لكم النجاح والتوفيق في أداء المهام الجسام المنوطة بكم، فإنني أرجو أن تحقق هذه الدورة الأهداف المتوخاة من ورائها، من أجل رفد الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة بطاقات جديدة تكسبها المزيد من الحيوية والفاعلية.

وبهذه المناسبة، أود أن أعبر أيضا عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم السيد غانيف، من بلغاريا، على ما قام به من دور كبير في إدارة أعمال ومداولات الدورة السنوية الماضية - السابعة والأربعين - للجمعية العامة، بكفاءة واقتدار.

وإن أنسى فلا أنسى أن أشيد كذلك بالجهود المتواصلة التي بذلها ويبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، في سبيل تفعيل دور هذه المنظمة الدولية الأم، وتنفيذ مبادئ وأهداف ميثاقها. كما نود أن نشير بكل تقدير الى تقريره السنوي (A/48/1) الذي ضمنه نشاطات وأعمال الأمم المتحدة، وعرض فيه لأهم القضايا الحيوية المدرجة على جدول أعمال دورتنا هذه.

وننتهز هذه المناسبة لنرحب بالدول التي إنضمت مؤخرا لعضوية الأمم المتحدة، متمنين لها التوفيق والنجاح، وإن وجودها بيننا يؤكد عالمية وشمولية المنظمة، ويسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة وفقا للمبادئ التي تضمنها الميثاق.

هذه هي رابع دورة سنوية للجمعية العامة يمثل اليمن فيها وفد واحد، بعد أن كان يمثلها من قبل وفدان. ففي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، استعادت بلادنا وحدتها في إطار دولة واحدة، بعد نيف وقرنين من التجزئة والتمزق بفعل تعاقب قوى دولية خلال تلك الفترة على احتلال أجزاء من اليمن، وما سبق ذلك وتخلله وأعقبه من تقاسم للمناطق بين العديد من الأسر الطامعة، وكذلك بعد نحو ثلاثة وعشرين عاما في ظل الاستقلال الوطني من التشطير الذي أتخذ، منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ شكل دولتين.

وبالرغم من أن تحقيق هذا المنجز الوحدوي العظيم كان يبدو الى ما قبل أربع سنوات خلت ضربا من ضروب المستحيل، فقد استطاع شعبنا وقيادته الرشيدة صنع هذه المعجزة، مسجلا لنفسه قصب السبق على غيره من الشعوب التي منيت أوطانها بالتجزئة والتشرذم، ونجح بذلك في بلوغ أسمى هدف وطني ظل يناضل من أجله على امتداد أجيال، ويقدم في سبيله أسخى التضحيات. ولعل ما زاد من عظمة وروعة وحدة وطننا اليمني أنها اقترنت، من يوم تحقيقها، بسلوك الطريق الديمقراطي على أساس التعددية السياسية والحزبية.

ثم ما لبثت الجمهورية اليمنية أن توجت

مسيرتها الديمقراطية، يوم ٢٧ نيسان/ابريل الماضي، بإجراء أول انتخابات نيابية عامة وحرة ومباشرة بحيدة ونزاهة. وقد شارك في الإشراف عليها ومراقبتها عن كثب ممثلون عن معاهد ومؤسسات دولية معروفة باهتماماتها بانتشار الديمقراطية، وبحرصها على التأكد من سلامة تطبيقها، مما حدا بدول شقيقة وصديقة، وبالعديد من وسائل الإعلام العربية والغربية، الى إبداء إعجابها، وإعلان ترحيبها بنجاح التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن، لدرجة أن وصفت صحيفة نيويورك تايمز ما حدث داخل بلادنا بأنه " ثورة عربية حقيقية". وفي ضوء ذلك أعتقد أن من حق وفد بلادي ومن حقي - ونحن نشارك معكم في اجتماعات هذه الدورة - أن نشعر بالاعتزاز لأننا نمثل بلدا اجترح معجزتين في أقل من ثلاث سنوات، ولأننا ننتمي الى يمن الوحدة والديمقراطية. وما أحسب أن أحدا كان يتوقع، قبل أقل من أربع سنوات، أن يتحقق في وطننا ما تحقق، وبهذه السرعة الفائقة.

ولعلنا بنجاحنا في تطبيق الديمقراطية على أساس من التعددية السياسية والحزبية، قد أثبتنا بالدليل العملي القاطع أن الديمقراطية بذرة قابلة للنمو في أية تربة إذا ما تم غرسها، وليس بالضرورة في تربات معينة دون غيرها. ولكن لا عجب إذا كانت الديمقراطية قد نجحت في بلادنا، ذلك لأن اليمن كما يعرف المؤرخون، كان المهد الأول لممارسة الشورى في ظل مملكة سبأ قبل حوالي ألفين وثمانمائة، عام كما أشار الى ذلك القرآن الكريم وغيره من الكتب السماوية التي سبقته الى النزول.

لقد مضى حتى الآن أكثر من ثلاثة أعوام على نشوء أزمة الخليج الثانية التي نتجت عن قيام العراق بغزو واحتلال دولة الكويت الشقيقة للأسف. وبالرغم من ذلك، لا تزال بلادي تعاني من آثار تلك الأزمة الأليمة والمؤسفة بسبب ما لحق بها من أضرار. فلقد اضطر ما يقرب من مليون من مواطنينا المغتربين الى العودة الى وطنهم. ورغم ذلك لم نحظ بالمساعدات الضرورية من أية جهات خارجية. ولقد كانت الجمهورية اليمنية، ولا تزال، وستظل، تعارض اللجوء الى القوة المسلحة في حل الخلافات بين الدول، وترفض بشدة الاستيلاء على أراضي الغير. ولهذا فإن موقفها حيال دولة الكويت الشقيقة لم يتغير ولن يتغير أبدا. فنحن نعتبر الكويت دولة مستقلة ذات سيادة وليست جزءا من دولة أخرى. ولما كانت الجمهورية اليمنية دولة عربية، ولما كانت تقع جغرافيا في شبه الجزيرة العربية، فإنها تشعر بالحزن والأسى لما حدث بين دولتين عربيتين شقيقتين وجارتين هما: العراق والكويت، ومن شروخ عميقة في جدار التضامن القومي. ولم تفتأ الجمهورية اليمنية تدعو وتحث الأشقاء في القيادة العراقية على وجوب العمل على تنفيذ ما هو مطلوب منها تنفيذه وفقا للقرارات الدولية. غير أن ما أبدته الحكومة العراقية حتى الآن من تجاوب في هذا الصدد، سيما في الفترة الأخيرة، يعتبر أمرا يحمل على التفاؤل ويستوجب إعادة النظر في العقوبات المفروضة.

وبالمثل فإن تأمين سلامة واستقلال وسيادة دولة الكويت أمر لا بد منه. غير أن تحقيق هذا بصورة دائمة ومستمرة ونهائية لا يمكن أن يتأتى ما لم يتم التوصل الى صيغة اتفاق مشترك يرضى عنه الطرفان، وتتعهد كافة الدول العربية خاصة، والمجتمع الدولي عامة، بضمان الالتزام به، وعدم الخروج عليه من قبل أي من الدولتين. ومثل هذا الاتفاق ينبغي أن يكون على نحو يكفي لإحساس دولة الكويت بالاطمئنان والاستيقان من أن ما تعرضت له يوم الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، لن يتكرر مستقبلا، وبحيث يشمل حل كل القضايا العالقة، حتى لا يبقى هناك مجال لحدوث أي خلاف مستقبلا.

ولا بد أن يكون أخوتنا في قيادة الكويت مدركين حق الادراك أن ضمان استقلال وأمن وسلامة الكويت بصفة دائمة لا يتأتى بالاعتماد على الحماية الدولية فقط، وإنما لابد من قيام علاقات صحيحة ومتكافئة بين بلادهم وبين العراق، وخلق أجواء تؤمن الوفاق الأخوي اللازم بينهما والاستقرار في المنطقة.

وفي ضوء ما أبداه العراق من تجاوب ملموس في تطبيق قرارات مجلس الأمن يرى اليمن أنه لم يعد هناك ما يبرر استمرار فرض الحصار، خاصة وقد بلغت معاناة الشعب العراقي حدا لا يطاق. بل ما نحسب المجتمع الدولي يرضى بموت الأطفال الأبرياء والشيوخ والنساء من جراء الافتقار الى الغذاء والدواء. وإذ تؤكد بلادي على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، فإنها تدعو الى الكف عن ضرب وتدمير بنى العراق الاقتصادية والعلمية والاجتماعية.

لقد أعلنت بلادي، عقب قيام الجمهورية اليمنية، أن الوحدة اليمنية قامت لتشكل عامل أمن واستقرار، ولتسهم في تعزيز التعاون والتكامل في منطقتنا. وتجسيدا لذلك، ها هي العلاقات اليمنية - العمانية قد أصبحت نموذجا مميزا يصلح أن يحتذى به. ومع ذلك، فإن هذه البداية الصحيحة تشكل أحد المفاتيح الأساسية للحركة الاقتصادية والتجارية والأمنية في المنطقة، وتوفر إمكانية كبيرة للتكامل الاقتصادي والتعاون الأمني مع مختلف الدول، خاصة بعد أن تم، هذا العام، بدء فتح معابر البلدين الرئيسية، لتسهيل تنقل المواطنين

والبضائع بينهما. ولا شك أن العلاقات اليمنية ـ العمانية تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل المنطقة واستقرارها وإزدهارها التنموي، ذلك لأنها تمثل مدخلا عمليا ومهما لترتيب البيت الإقليمي والعربي، فيما لا تشكل أي خطر على كيان مصالح الآخرين، لأنها علاقات علنية وواضحة المعالم والأهداف والوسائل.

وبالمثل، فإن علاقات اليمن بأشقائه الآخرين ترتكز على منطلقات ومقومات مبدئية أساسها الروابط التاريخية والدينية، وأواصر القربى والإخاء، والانتماء الى أمة واحدة. لذلك ظل اليمن ولا يزال حريصا على الوقوف مع أشقائه في دول الجوار والدول العربية عموما، وعلى الارتقاء بهذه العلاقات الى مستوى يمكنه من النهوض بدوره في القضايا العربية والدولية.

وفيما يخص مسألة الحدود اليمنية - السعودية، فإن الجانب اليمني لا يزال يوالي، منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، إجراء محادثات مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، بروح جادة ونية صادقة ورغبة أكيدة في فتح صفحة جديدة معهم، فبعد أن تم أول اتصال مع الأشقاء في تموز/يوليه من العام الماضي في جنيف، تشكلت لجنة خبراء من كلا البلدين للتفاوض حول مشكلة الحدود التي تأتي في مقدمة اهتمامات البلدين على صعيد علاقاتهما الثنائية. وقد عقدت تلك اللجنة خمس جولات من المفاوضات، بعضها في الرياض وبعضها الآخر في اليمن، كان آخرها في الشهر قبل الماضي في تعز. وتخلل ذلك قيام تواصل على مستوى القمة بين الرئيسين علي عبد الله صالح والملك فهد خادم الحرمين الشريفين عبر تبادل الرسائل التي حملها مسؤولون من الدولتين، وكان آخرها الرسالة التي قمت بحملها الى الملك فهد خادم الحرمين الشريفين من أخيه الرئيس علي عبد الله صالح. وعلى الرغم من قدم مشكلة الحدود اليمنية - السعودية وتشابكها وتداخلها وتعقيداتها، فإن مما يحمل على التفاؤل أن الشعبين الشقيقين والجارين يتطلعان بصدق الى أن تتوج هذه المفاوضات بنهايات مرضية عاجلا لا آجلا بإذن الله، سيما وأن النوايا الحسنة متوفرة لدى القيادتين، مما يجعل حل المشاكل سهلا وممكنا. ولعل مما لا يخفى على أحد أن ما يربط اليمن بالمملكة العربية السعودية أكثر مما يباعد بينهما. وأستطيع القول بأنني خرجت من لقائي مؤخرا مع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين بانطباعات مشجعة، إذ وجدته، كعهدنا به دائما، مدركا لضرورة التآخي والتضامن والتواصل بين البلدين.

إن الوضع المأساوي في الصومال الشقيق يتطلب ويحتاج، الى جانب ما تقوم به القوات الدولية من محاولات لاستتباب الاستقرار والأمن وتقديم المساعدات الانسانية، تكثيف الجهود من أجل تحقيق الوفاق الوطني بين فرقاء النزاع، حتى يسود الاستقرار والسلام من جديد في ذلك البلد الذي مزقته الصراعات. وإذ ندعو المجتمع الدولي للاستمرار في جهوده في المجال الانساني، فإننا نناشد جميع الأطراف الصومالية بأن ترتقي الى مستوى المسؤولية، وأن تعمل على التوصل الى أسس سليمة تكفل إحلال الوئام محل الخصام، وأن تنبذ الحساسيات وتتجرد من العصبيات، وأن تتحلى بالوعي الوطني وتغلب مصلحة بلادها على مصالحها الضيقة، كي تبدأ في إعادة تعمير ما خربته الحرب الأهلية الدامية، وتستأنف عملية التنمية والتقدم.

ورغم أنه كان لليمن من قبل، شرف المساهمة والمشاركة في الجهود التي بذلت لتحقيق الوفاق الوطني من خلال المؤتمر الذي كان قد انعقد في جيبوتي في العام قبل الماضي، ورغم أن المجموعات الوطنية في الصومال لم تتقيد بتنفيذ قرارات المؤتمر، فإننا لن نتردد مطلقا في بذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد مصالحة وطنية شاملة. ويقتضي الإنصاف أن ننتهز هذه المناسبة لنثني على الدور الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، وعلى ما يوليه من الاهتمام لمأساة الصومال. فلنتضرع الى الله العلي القدير أن يهدي قيادات مختلف الجماعات الصومالية الوطنية الى الاتفاق والتصالح، حتى يسود السلام كل ربوع هذا القطر الشقيق، ويستأنف مسيرة البناء والتنمية، ويواصل دوره في المجتمع الدولي كعضو فاعل ونشيط كما كان من قبل.

إن من اطلع على تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط يعرف بالتأكيد أن هوية ومصير فلسطين كان الفتيل الذي فجر هذا الصراع الرهيب منذ البدء، حين كانت فلسطين لا تزال تحت الانتداب البريطاني. وهكذا ظلت قضية الشعب العربي الفلسطيني هي محور الصراع الذي لم يهدأ أواره على مدى العقود الماضية، والذي أدى الى نشوب حروب ثلاث دامية، والى سقوط عشرات الآلاف من الضحايا، واغتراب الملايين من المواطنين، وتمزق الآلاف من الأسر، والى إهدار أموال لا حصر لها، وإمكانيات هائلة. وعليه، فلا غرابة اذا كان المدخل السليم الى وأد هذا الصراع وقيام السلام، يكمن في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا.

ولئن كانت بلادنا قد بادرت الى تأييد الاتفاق الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على جدول الأعمال، في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر المنصرم، فذلك لأننا ملتزمون بقرار مؤتمر القمة العربي

الذي كان قد عقد في الرباط سنة ١٩٧٤، وهو القرار الذي اعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني الشقيق، فضلا عن احترامنا لحق كل شعب في اختيار طريقه وممارسة إرادته بحرية. ومع ذلك، فإننا نعتبر هذا الاتفاق خطوة أولى ذات أهمية، على طريق تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة، مثلما ورد في البيان الذي صدر عن مجلس وزراء الخارجية العرب عقب اجتماعه في القاهرة خلال الشهر الماضي. غير أن هذه الخطوة لن تحقق وحدها السلام المنشود والمطلوب، ما لم تتبعها خطوات أخرى أكبر على صعيد مختلف مسارات المفاوضات العربية الاسرائيلية. وهذا يعتمد على مدى جدية اسرائيل في الانسحاب من كل الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي استولت عليها منذ الخامس من شهر حزيران/يونيه سنة ١٩٦٧ وحتى اليوم.

وإذا كنا نمني أنفسنا بأن تكون اسرائيل قد أدركت، عن اقتناع، بأن استمرارها في الاعتماد على أسلوب القوة، بحكم ما تتمتع به من تفوق عسكري، في تأمين وجودها، وبسط هيمنتها على الشعب العربي في فلسطين، وعلى الدول العربية الأخرى المجاورة، وفي فرض سلام قائم على الاستسلام، ما هو إلا إغراق في الوهم وضرب من ضروب المستحيل، إذا كنا نمني أنفسنا بهذا فإن هذا سيظل تعليلا للنفس حتى تؤكد اسرائيل مصداقية نواياها، وتثبت نجاحها في الاختبار الذي وضعت نفسها أمامه، من خلال مواقفها في عملية المفاوضات الجارية والقادمة، سواء مع الأشقاء السوريين أو الأشقاء الأردنيين أو الأشقاء اللبنانيين، وجلائها عن جميع الأراضي التي تحتلها، وقبولها بقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، تضم تحت لوائها قطاع غزة والضفة الغربية كافة.

والجمهورية اليمنية، إذ تقدر الدور الكبير الذي قامت وتقوم به الدولتان الراعيتان لمفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، وبالأخص منها الولايات المتحدة الامريكية، تأمل في مواصلة هذا الدور على نحو يكفل حمل اسرائيل على التخلي عن سياسة القوة ونبذ غرورها الناجم عن إحساسها بالتفوق العسكري وعما ظلت تحظى به من دعم وحماية دولية، ومن رعاية ومعاملة خاصتين من الدول الغربية بالذات. فلقد آن الأوان لأن تتحمل دول العالم عموما، والولايات المتحدة خصوصا، مسؤوليتها في كبح جماح صلف وعنجهية اسرائيل، سيما بعد ما اقترفته عبر عقود من جرائم وقتل وأعمال إرهاب وترويع وقصف وتدمير وأهوال، في فلسطين وغيرها من الأقطار العربية، سيظل جبين الانسانية يندى لها لأمد طويل، كما ستبقى تؤرق الضمير البشري الى حين.

ويحدونا الأمل في أن يتعزز اتفاق غزة - أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل واتفاق جدول الأعمال بين الأردن واسرائيل، باتفاقين مماثلين على صعيد مساري المفاوضات السورية - الاسرائيلية واللبنانية الاسرائيلية، عاجلا لا آجلا، بما يكفل عودة هضبة الجولان الى سوريا الشقيقة، وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وأن تستكمل هذه الاتفاقات بمزيد من الاتفاقات التي تضمن الجلاء الاسرائيلي الكامل عن كل الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وعن كل الأراضي العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال، وإقلاع السلطات الاسرائيلية عن إجراءاتها التعسفية واعتداءاتها الغاشمة ضد جميع الأشقاء في فلسطين ولبنان وغيرهما من الأراضي العربية المحتلة. وإذا كانت معركة السلام قد بدأت، فإن إدراك الانتصار فيها يتطلب التحلي بالشجاعة، والتخلي عن الغرور، والتنازل عن الأحلام الواهمة من جانب اسرائيل، ذلك لأنها معركة أصعب وأشق من معارك الحروب.

فالمرحلة الجديدة التي يعيشها عالمنا اليوم، بعد انتهاء الحرب الباردة وبدء تشكل نظام دولي لا مجال في ظله للحروب والصراعات، تقتضي أن يسود السلام الشامل منطقة الشرق الأوسط على أسس عادلة ووطيدة، حتى يتأتى للشعوب توظيف إمكانيات أقطارها في تنمية مجتمعاتها، والارتقاء بمستوياتها المعيشية، وتطوير حياتها. وهذا يتطلب من كل دول وشعوب العالم أن تقف موقفا موحدا وحازما في وجه من يسعى الى وضع العراقيل والصعاب في طريق مسيرة السلام، أو فرض سلام الاستسلام والقوة. ولن يعم السلام عالمنا كله ما لم يشمل كل ربوعه ومناطقه من أقصاه الى أقصاه.

ومثل غيرها، تابعت بلادنا باهتمام بالغ الاعتداءات الصارخة الأخيرة على الجنوب اللبناني وسهل البقاع، التي قامت بها اسرائيل في أواخر شهر تموز/يوليه الماضي ضد أرض وشعب لبنان الشقيق، على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. واليمن، إذ تؤكد على ضرورة احترام استقلال وسيادة لبنان وسلامة أراضيه في حدود دولية معترف بها، تدين الاحتلال الاسرائيلي المستمر للجنوب اللبناني، والاعتداءات المتكررة على أراضي لبنان وشعبه. وتطالب بالانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من جنوب لبنان فورا، طبقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). كما نطالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف قوية وصارمة لإجبار اسرائيل على الكف عن عدوانها على لبنان، وعلى دفع التعويضات اللازمة عن الخسائر الجسيمة التي تكبدها ويتكبدها الشعب اللبناني.

إنه لمن غير المقبول أو الجائز، لا شرعا ولا

خلقا، أن تظل في عالمنا شعوب تعاني حتى اليوم من الظلم، والتصفية الجسدية، لأسباب عرقية أو دينية، فيما تستعد البشرية لاستقبال القرن الحادي والعشرين. ولعل أفظع مثال على هذا ما يجري في البوسنة والهرسك، إذ لم تواجه الأمم المتحدة منذ إنشائها، وبصمت مخجل، تحديا أخطر من هذا التحدي الذي تواجهه هذه الأيام في ذلك البلد الأوروبي المسلم والمسالم، حتى ليمكن القول بأن المراقب أو المتتبع في أرجاء المعمورة يجد صعوبة في فهم حقيقة هذا الموقف الذي يتخذه العالم، إذ أظهرت الممارسة عكس ما توحي به الشعارات. فتطورت الأحداث في البوسنة والهرسك لا تعفي البشرية عامة، والدول الكبرى خاصة، من تحمل وزر قتل المواطنين المسلمين على نحو جماعي ومستمر على أيدي الفاشيين الصرب والكروات. وما دمنا لم ننتصر لحق أهالي البوسنة والهرسك العزل في الحياة، فكيف يمكن لنا أن ننتصر لحقوق الانسان الأخرى على أديم هذا الكوكب؟ إن أقل ما يمكن قوله بهذا الصدد أن تجاوز العالم عما يتعرض له شعب البوسنة والهرسك سوف يبقى وصمة عار في جبين هذا العصر، ومدعاة للإحساس بعذاب الضمير.

لذلك، فإن هذا التحدي الصارخ يستدعي من المجتمع الدولي اتخاذ اجراءات عملية رادعة، بالاضافة الى تكثيف جهود الدعم الانسانية والمعنوية، بما يساهم في تعزيز صمود شعب البوسنة والهرسك. ومن أجل وضع حد لهذه المأساة. ونحن، في اليمن، نشارك بلدان العالم في الدعوة لإنهاء هذا العدوان الذي تدعمه بلغراد، ونطالب بوضع حد لأعمال الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، والفظائع التي يرتكبها المعتدون الصرب.

كما أننا ندعم طلب مجموعة دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن بنقل مفاوضات السلام بشأن يوغوسلافيا السابقة من جنيف الى مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة بنيويورك. فالمفاوضات تمر حاليا بمرحلة حرجة، ونقلها من جنيف الى نيويورك من شأنه أن يرفع من درجة ثقة الأطراف المشاركة فيها، كما أنه سيعطي ثقة أكبر خاصة للبوسنة والهرسك، وهي الطرف الذي طلب منه أن يقدم التضحية الكبرى.

لقد انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في شهر حزيران/يونيه من هذا العام في فيينا بالنمسا واستعرض المفاهيم الأساسية لحقوق الانسان. وأكد على أهمية تطبيقها وتنفيذها، وتوفير الدعم الإنساني لضحايا الحروب والكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة. وللأسف، فإن المآسي الإنسانية التي تعاني منها بعض الشعوب هي نتيجة الأزمات والصراعات السياسية التي تصل الى حد المواجهات المسلحة واستخدام القوة والعنف وفرض الحصار الاقتصادي لحل القضايا السياسية. ونتيجة هذه المآسي يحصدها، في الأخير، المدنيون الأبرياء، خاصة الأكثر عرضة منهم، وهم الشيوخ والنساء والأطفال، فهم ضحايا هذه النزاعات والحروب وإجراءات الحصار التي يواجهونها بدون أي مبرر أو رحمة.

إن الوضع في جنوب افريقيا لا يزال يشكل مصدر قلق لغالبية الدول الأعضاء في هذه المنظمة. والأخبار الأخيرة التي تنقلتها وكالات الأنباء بشأن التطورات والأحداث، لم تجعل الآمال تكتمل. فخلال الشهر قبل الماضي شهدت تلك البلاد حالات عديدة من المذابح والعنف والموت، هي من نتائج السنوات العجاف الطويلة من الحكم العنصري، والتي ترسخت خلالها في أعماق مجتمع عانى من سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري الذي شجعته الحكومة في جنوب افريقيا. ولذا فإن الأحداث الأخيرة تحتم علينا وعلى الأمم المتحدة مراقبة التطورات بشكل دقيق في جنوب افريقيا وبحرص كبير، وتقديم الدعم للسكان الأفرقة هناك، حتى تتحقق بالكامل الأهداف الواردة في بيان الأمم المتحدة المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

وإن قرار نشر قوة حفظ سلام مشتركة في جنوب افريقيا، الذي رحبت به حركة "إنكاثا" يعتبر خطوة كبيرة على طريق الخروج من دائرة العنف والاغتيالات والمذابح العشوائية بالبلاد، تمهيدا للانطلاق نحو إقامة نظام ديمقراطي غير عنصري. ونؤكد هنا على أهمية أن تلتقي كافة الأطراف بجنوب افريقيا على فكرة واحدة هي الإيمان بضرورة التحول السلمي، خاصة بعد الاتفاق على إجراء انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في العام القادم، نأمل أن تنجح وتكون فاتحة خير لعهد جديد في جنوب افريقيا.

ومنذ عدة أيام مضت تشرف وفدنا بالاستماع الى الزعيم نلسون مانديلا وهو يلقي كلمته في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وقد لمسنا ثقته بالمستقبل. ونأمل أن تؤدي عملية الحوار الجارية الآن في جنوب افريقيا الى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية خالية من التفرقة العنصرية.

لقد أشار الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الى أن التقدم السياسي والتطور الاقتصادي لا يمكن فصلهما، وإنهما مهمان ومتلازمان. واليمن ترى أنه من أجل إحياء النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وكي تتمكن من مواصلة إجراء إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية، والمضي قدما في برامج الاصلاح،

على البلدان المانحة والصناعية تقديم المساعدات الاقتصادية وزيادة التدفقات المالية إليها - كما أن على الأمم المتحدة أن تواصل دورها في تعزيز التعاون بين البلدان النامية والبلدان الصناعية بشكل يخدم مصالح التكامل الاقتصادي، وعلى أسس عادلة ومتزايدة. كما لا بد من تخفيف أعباء ديون البلدان النامية وجدولتها، وتحويل الموارد المالية صوب احتياجات التنمية التي تحتاجها البلدان الفقيرة، وتقديم الدعم الفني والتدريب من أجل تعزيز قدرتها على تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى تستطيع شعوب هذه البلدان المضي قدما في برامج الإصلاح.

فالوضع الاقتصادي للبلدان النامية، كما أكد على ذلك اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والذي انعقد في بالي باندونيسيا في آيار/مايو من هذا العام، قد زاد في التدهور، حتى أن النمو الاقتصادي في العالم أصبح يواجه اختلالا، والفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قد تضاعفت، والفقر في البلدان النامية في تزايد مستمر، والكساد الاقتصادي قد أدى الى زيادة الحمائية التجارية وخفض مستوى المساعدات الانمائية. كما إن ضخامة حجم الديون الخارجية وخدمات الديون التي على البلدان النامية قد أدت الى عودة ظاهرة ارتداد التدفقات الرأسمالية. وإن التأثيرات السلبية لأزمة الديون قد تضاعفت لدرجة أنها لا تهدد فقط آمال ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد النامية، بل تهدد أيضا البقاء الحقيقي لهذه البلدان. وإنه لمن الضروري الاشارة هنا الى فشل البلدان الصناعية في الوفاء بالتزاماتها كما نصت عليه الاتفاقات والاستراتيجيات والقرارات الدولية المتعلقة بتدفق المساعدات الانمائية الى البلدان النامية، وخاصة القرارات المتضمنة في الاستراتيجية الدولية لعقد الثمانينات، والتي تدعو الى تحويل ٠,٧ في المائة من دخلها القومي للمساعدات الرسمية للبلدان النامية. وبدلا من تنفيذ تلك القرارات أوصدت البلدان الصناعية كل محاولة لتبني وإقرار استراتيجية جديدة ببداية التسعينات. كما أن البلدان الصناعية فشلت في تنفيذ برنامج التسعينات، الذي تم تبنيه لصالح البلدان النامية في مؤتمر باريس، وإن هذا الفشل سبب نكسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأقل نموا.

ونحن هنا نعترف بأن مسؤولية إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية على المستوى الوطني، تقع بالدرجة الأولى على البلدان المعنية. إلا أن الجهود الوطنية ليست من القوة والإمكانية بحيث تكفي لوحدها، ما لم تؤخذ في إطار مسؤولية يشارك فيها المجتمع الدولي، وبحيث يكفل لها الدعم والترتيبات والمساعدة الدولية المناسبة.

ولدينا اعتقاد راسخ بأهمية الاعتماد الجماعي المتبادل وترابط النظام الاقتصادي الدولي، إذا ما رغبنا أن يكون هدف هذا النظام هو المنفعة المتبادلة، وأن الحوار المطلوب لتحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يأخذ مكانه ما لم توجد الإرادة السياسية والشجاعة والحكمة.

إن أمام الأمم المتحدة آفاقا واسعة وجديدة تعطي لأعمال ومداولات الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة. وعلى المجتمع الدولي أن ينتهز الفرصة لكي يطور مفهوما مترابطا وموحدا للعلاقات بين الشعوب والدول في إطار هذه المنظمة الدولية، من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتعاون الدولي، بما من شأنه أن يساهم مساهمة قصوى في مضاعفة إمكانيات وقدرات هذه المنظمة الكبيرة. فشعوب وبلدان العالم تنظر الى منظمتنا العالمية باعتبارها الأداة القادرة على تحقيق أملها في قيام عالم يرفرف عليه السلام والأمن والاستقرار، على أساس من مقررات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.

وبهذا الصدد، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتطبيق شروط ومبادئ ميثاقها، وتنفيذ قراراتها بدون انتقائية أو معايير مزدوجة. فميثاق الأمم المتحدة سيبقى نقطة الالتقاء والنبراس المتفق عليه بين دول العالم، وسيستمر يشكل الإطار الأمثل لتنسيق العلاقات الدولية في مرحلة تاريخية حاسمة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بروح تعاونية عالمية جديدة في بناء عالم أفضل، وبحيث تبقى الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لإيجاد الاجماع الجديد من أجل السلام والأمن والتنمية. ونحن معا، كأسرة واحدة في هذه المنظمة الدولية، يجب أن تكون لدينا النظرة الواضحة والشجاعة لمعالجة القضايا المطروحة أمامنا بشمولية.

السيد روبرستون (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدى الرئيس، أشعر بسعادة بالغة وأنا أراكم، ابن منطقة الكاريبي، تترأسون هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة بالمهارة والكفاءة وثراء التجربة التي عهدناها فيكم. ووفد بلادي على ثقة بأن هذه الدورة للجمعية العامة سوف تتمكن بقيادتكم من الانتهاء من بحث جدول أعمالها الفائق الأهمية.

وأود أيضا أن أعرب لسلفكم، سعادة السيد ستويان غانيف سفير بلغاريا، عن تقديرنا على أسلوبه البالغ الاقتدار في رئاسة أعمال الدورة السابعة والأربعين.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أرحب رسميا في الأمم المتحدة بالبلدان الستة - الجمهورية التشيكية، وأريتريا، وموناكو، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأندورا - التي أنضمت الى المنظمة هذا العام.

يقف المجتمع العالمي اليوم على مفترق طرق في التاريخ، فهو موزع بين الفرصة المتاحة لتحقيق التقدم الاقتصادي السلمي من خلال عالمية المنحى والتقدم التكنولوجي، وبين الانحدار إلى وهدة الصراع الذي يلهبه الفقر والطغيان السياسي والصراع الإثني. وقد أخذت هذه الحالة في الظهور مع نهاية الحرب البادرة، التي بشرت بحدوث انفراج أيديولوجي، وتراجع فيها التهديد بوقوع صراع نووي بين القوتين العظميين. ولكن ذلك لا يبعث على الإفراط في الرضاء عن الذات لأن عالمية المنحى الاقتصادي التي لا ضباط لها مقترنة بتصاعد التفتت السياسي قد تشعل صراعات ضارية بين الكتل الاقتصادية ومجموعات المجتمع في جميع أنحاء العالم. وتتمثل المعضلة الحالية في كيفية الاستفادة على نحو جماعي من المزايا التي تتيحها عالمية المنحى الاقتصادي، مع تجنب التفتت السياسي الناجم عن انبعاث موجة التعصب الديني والإثني والمغالاة في النزعة الوطنية.

إن عالمية المنحى إذا لم تستكتمل بإطار اقتصادي شامل، يمكن أن تؤدي إلى اتساع هوة التباين السائد بين البلدان النامية والمتقدمة، مما يترك جانبا متعاظما من سكان العالم يتردى في حمأة الفقر نظرا لأن قطاعات انتاجية وأنشطة اقتصادية بأكملها يجرى تهميشها وابعادها عن اطار ديناميات النمو الاقتصادي في الاقتصاد العالمي. والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد القادر على صياغة توافق مؤسسي عالمي في الآراء، ونظام متعدد الأطراف لوضع الضوابط، وايجاد تأييد مشترك للأهداف والمفاهيم التي ستؤدي إلى الاقلال من النزوع إلى الظلم الاقتصادي. وتوافق الآراء المشترك بشأن التنمية الاقتصادية يمكن أن يوفر الأساس لمشاركة البلدان الأقل نموا على نحو أكثر انصافا.

إن قدرة البشرية على اغتنام الفرصة المتاحة حاليا للسلم والتقدم الاقتصادي تتوقف بصورة حاسمة، على الأمم المتحدة بوصفها آلية لحوار عالمي جديد يقوم على المشاركة الحقيقية بين الدول التي تعتنق فلسفات وسياسات وممارسات شديدة التباين. وقد حاولت الأمم المتحدة في العام الماضي، مع ما تتحمله من قيود شديدة على الموارد المالية والبشرية، أن تتصدى لهذه التحديات بشجاعة، ومن المفهوم أن تكون النتائج متباينة.

ولذلك، نود أن نشيد بالأمين العام وبموظفيه الفنيين المخلصين الذين قاموا بدور حاسم في البحث عن طريقة لحسم الصراعات المريرة في كل مناطق العالم - تلك الصراعات التي تسببت في معاناة إنسانية ضخمة وتدمير للبلاد.

وفي كمبوديا، أجريت الانتخابات وشكلت حكومة جديدة. ونأمل أن يكون ما تحقق في كمبوديا من انجاز إيذانا ببداية عصر جديد للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

وفي القارة الأفريقية، نرحب بتوقيع اتفاق كوتونو في ٢٥ تموز/يوليه، ونحث جميع أطراف الصراع في ليبيريا على مواصلة الالتزام بهذا الاتفاق، كما نحثها على العمل مع الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لإرساء السلم الدائم في ذلك البلد. ومما يوسف له، أن الحالة في الصومال مازالت مأساوية وخطيرة. ونتعشم، أن يعود السلم بسرعة إلى هذه البلاد التي دمرتها ومزقتها الصراعات الأهلية، وذلك عن طريق الجهود المبذولة في عملية الأمم المتحدة في الصومال وغيرها من الجهود. وتأسف جامايكا لاستمرار وقوع خسائر في الأرواح بين أعضاء قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال.

وتسير التطورات الجارية في جنوب أفريقيا في اتجاه ايجابي. ونحن نرحب بالقرار الذي يقضي باجراء انتخابات مفتوحة امام مشاركة جميع الأطراف، في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وستكون هذه الانتخابات إيذانا بانتقال جنوب افريقيا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري. ونحن نتطلع بحماس إلى إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي. ونرحب بدعوة السيد مانديلا إلى الغاء الجزاءات. وقد شاركت جامايكا في بناء توافق آراء بشأن قرار الأمم المتحدة الداعي لرفع الجزاءات، وهي تنوي أن ترفع تلك الجزاءات بعد اعتماد القرار على الفور.

أما الحالة في دول يوغوسلافيا السابقة فهي أيضا سجل مؤلم حافل بالصراع المأساوي والمعاناة والظلم. ومازلنا نأمل في التوصل إلى تسوية عادلة على أساس قرار مجلس الأمن ٨٥٩ (١٩٩٣)، الذي يؤكد المبادئ الجوهرية التي ينبغي أن تقوم عليها هذه التسوية.

وتحيي جامايكا أيضا توقيع اتفاق السلم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بينما نسلم تسليما تاما بأن التقدم المحرز بالرغم من أهميته، ما هو إلا خطوة أولية.

والواقع أن هناك مسائل معقدة ستواجه المتفاوضين في الشهور والأعوام القادمة.

وفي منطقة الكاريبي، بالقرب من وطننا، وضعت حكومة جامايكا وشركاؤها في المجموعة الكاريبية تسوية الأزمة في هايتي موضع الصدارة بين أولوياتها. وقد شاركت المجموعة الكاريبية بشكل نشط في جهود الأمم المتحدة الرامية لعرض قضية هايتي على مجلس الأمن. وأعرب عن تقدير حكومتي للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ما قدمته من دعم لهذه العملية.

إننا نثني أيضا على المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، لالتزامه الذي لا يكل بهذه القضية. ومع ذلك، ففي ضوء الدليل المروع على وجود عناصر خطرة تعمل في هايتي بتصميم واضح على حرمان شعب هايتي من الأمن والديمقراطية والتنمية، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يخفف من حذره. ومن المقرر أن يعود الرئيس جان - برتراند أريستيد إلى هايتي يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وستمثل عودته بداية فترة طويلة وصعبة للتعمير؛ سيحتاج فيها إلى دعم والتزام كاملين من منظمتنا ومن المجتمع الدولي بأسره. والدعوة لتقديم مساعدات اقتصادية وتقنية لها طابع ملح. والواقع ان حكومة جامايكا قد عرضت بالفعل أن تقدم إلى هايتي بعض المساعدة التقنية، بقدر ما تسمح به إمكاناتنا.

هذه الحقبة الجديدة التي تجيء في أعقاب الحرب الباردة تتيح للإنسانية فرصا جديدة لكي تدير المشاكل على الصعيد العالمي بقدر أكبر من التعقل والانصاف. وأشير هنا بوجه خاص إلى الكفاح ضد الفقر، والنزاع الإثني، وانتهاكات حقوق الانسان، وتردي البيئة، إن انتهاء مجابهات الحرب الباردة - السياسية وكذلك العسكرية والأيديولوجية - لا ينبغي أن يحل محلها صراع اقتصادي. وعلينا أن نغتنم فرصة العمل البناء السانحة الآن ونعمل من أجل حقبة من التعاون الذي لا تشوهه توترات أيديولوجية وسياسية.

لقد اختتم اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ببيان جاء فيه أن أعضاءه يدركون

"أن السلم والرخاء لا ينفصمان وأنلسلم والاستقرار الدائمين يتطلبان تعاونا دوليا فعالا من أجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة أفضل للجميع في ظل حرية أكبر." (S/23500، ص٦)

ونحن نؤيد هذا الرأي بقوة.

وبالنسبة لبلدان نامية عديدة، بما في ذلك بلدي، حظيت الاصلاحات ذات المنحى السوقي بأولوية قصوى. فأحدثتا تغييرات أساسية في السياسة الاقتصادية، من بينها تقشف مالي ونقدي، وتحرير التجارة، ونقل استثمارات المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، وتحرير أسواق الصرف الأجنبي، وإلغاء الضوابط التنظيمية للاقتصادات بشكل عام. وخلاصة القول، اننا نقوم بعملية شاملة للتكيف الهيكلي أدت إلى قيام اقتصاد سوقي المنحى بقيادة القطاع الخاص.

وبالنسبة للبلدان التي تقوم بعملية تكيف هيكلي لاقتصادها، تكون الآثار الاجتماعية باهظة التكلفة حقا. فالادارة المالية والنقدية المتشددة تقلل من القدرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والاسكان. بيد أنه عندما لا تلبى الاحتياجات الانسانية على نحو كاف، وعندما لا تنمى الموارد البشرية، فاننا بذلك نحطم صلب أساس التنمية المستدامة، ألا وهو شعبنا. ومن أوضح مظاهر عللنا الاجتماعية الهجرة، على الصعيدين الوطني والدولي. فعندما لا يجد الناس الأمن الاقتصادي في موطنهم، فإنهم يذهبون إلى أي مكان يجدونه فيه، فيذهبون من موطنهم الريفي إلى منطقة حضرية، ومن بلد إلى بد آخر أو قارة أخرى. وهكذا نجد اليوم نحو ٣٥ مليونا من المشردين. ومثل هؤلاء الناس نجدهم في كل مناطق العالم.

وتكتسي عمليات التكيف الهيكلي صعوبة بالغة في غياب الدعم الدولي المستدام، سواء كان بشكل مباشر من خلال تدفق مستدام للموارد الخارجية عن طريق المساعدة الانمائية وتخفيف عبء الدين، أو بشكل غير مباشر من خلال تخفيف النزعة الحمائية للبلدان المتقدمة صناعيا. اسمحوا لي أن أقدم مثالا يتصل بالدين. على الرغم من أن حكومة بلدي تمكنت من تقليل أصل ديوننا الخارجية، فإن عبء خدمة الدين لا يزال يمثل أكبر قيد يوهن تنميتنا الوطنية في المجال الاقتصادي. ولايزال الشاغل الرئيسي لحكومة بلدي هو أن المؤسسات المالية الدولية التي تخصها معظم ديون جامايكا ترفض النظر في إعادة جدولة قروضها. ونتيجة هذه السياسة أنه حتى الموارد التي تولدها البلدان النامية نفسها ليست متاحة لها لمتابعة أهداف التنمية الوطنية التي تحيطها خدمة الدين.

وأود أن أشير إلى موضوع تحرير التجارة وترتيبات التجارة، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بعملية تكيف هيكلي. في المنطقة التي انتمى إليها، أدخلت المجموعة الكاريبية آليات لتعزيز التجارة

الاقليمية. إلا أن هذه المجموعة تواجه، في نفس الوقت، مهمة ضخمة تتمثل في العمل على تجنب أو تقليل الآثار الضارة، في الأجلين القصير والمتوسط، التي يحتمل أن يسببها لدولها الأعضاء اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، عندما يدخل حيز النفاذ. وقد تعين علينا أن نبذل جهودا حثيثة كيما نضمن ألا تتآكل المكاسب التي حققناها في إطار الاتفاقات الحالية.

وبالمثل، ينبغي أن تكون المشروطية المطبقة على القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، أكثر ملاءمة للاقتصادات النامية. وبشكل أكثر تحديدا، ينبغي أن تتم عملية التكيف الهيكلي على مدى فترة مطولة، وأن تؤدي إلى تخفيف الضائقة الاجتماعية، وأن تكون موجهة إلى النمو.

لذلك يعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على صياغة "خطة للتنمية". وينبغي أن تنطلق هذه العملية بنفس روح الاستعجال والبصيرة التي اتسم بها وضع "خطة للسلام"، التي لا جدال في طابعها البناء. ويجب أن تكون هذه الخطة استشرافية، وأن تتناول كامل نطاق القضايا المتعلقة بالتنمية، آخذة بعين الاعتبار الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية ومجموعات البلدان. ولابد من أن ترسخ أولا، كمنطلقها الأساسي، الحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، ونظام تجاري غير تمييزي يعتمد على نتيجة سريعة ومتوازنة وشاملة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية. وبدون هذه الشروط، ستواجه بالاحباط جهود البلدان النامية لبناء اقتصادات ذاتية الاستدامة، وهي جهود كثيرا ما تصاحبها استراتيجيات تكيف مؤلمة وبرامج صعبة لتحرير الاقتصاد.

ولذلك أصبحت الحاجة ملحة لإعادة تنشيط الحوار البنّاء بين الشمال والجنوب، كما أصبحت بالتأكيد أحد التحديات الملحة التي نواجهها في صياغة خطتنا من أجل التنمية. وبناء على ذلك قدرنا المبادرة التي أقدم عليها رئيس حركة عدم الانحياز بأن يجتمع مع رئيس مجموعة السبعة في طوكيو. ونعتبر هذه المبادرة بداية مشجعة.

إن خطة التنمية لا يمكن أن تكون كاملة إلا إذا تضمنت بحث مشكلة المديونية الخارجية، وصياغة حلول محددة لحسمها. ولذلك كان استعراض دور ووظائف مؤسسات بريتون وودز ضروريا. وبالمثل، فإن واقع وحتمية عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي يجب مواجهتهما في خطة التنمية، بالإضافة إلى موضوع حماية البيئة، بعد الانجازات الهائلة التي حققها المؤتمر التاريخي - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في العام الماضي.

إن هدف التنمية المستدامة يوفر للأمم المتحدة ودولها الأعضاء إطارا شاملا لتشكيل عالم لا يضارع فيه الحرص على البشر واحترامهم إلا الحرص على الكوكب الذي نعيش فيه واحترامه. ومن قمة الأرض في ريو أخذنا على عاتقنا تنفيذ تدابير تحمي موئلنا الطبيعي. وبعض القرارات التي اتخذت في ريو أصبحت بالفعل نافذة المفعول. وتتضمن هذه القرارات إنشاء لجنة التنمية المستدامة والأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. ويود وفدي أن يشدد على أهمية هذا المؤتمر الذي سيعقد في بربادوس في العام القادم. وننتهز هذه الفرصة لندعو أعضاء الجمعية إلى تقديم الدعم الكامل الذي يمكّن المؤتمر من اعتماد خطة عمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيكون هذا أول اختبار لاستعدادنا للالتزام بالمقررات التي اتخذت في قمة الأرض وبتنفيذ تلك المقررات.

وبالمثل تؤيد جامايكا تأييدا كاملا المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في ١٩٩٥.

ويسعدني سعادة غامرة أن أشير إلى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، التي وقعت في مونتيغو باي في جامايكا منذ ١١ عاما، والتي صدقت عليها حتى الآن ٥٨ بلدا. وأتوقع أن يودع لدى الأمين العام، قبل نهاية الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، التصديق الستون الذي يمهد لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وليس هناك شك في أن التأييد الذي تحظى به الاتفاقية لا يزال كبيرا. ويجب أن يكون هدفنا النهائي تحقيق المشاركة العالمية في اتفاقية وضعت للإنسانية جمعاء. ولذلك فمن الواجب على جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية أو لم تصدق عليها حتى الآن، أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. ذلك أن الإسراع بالتصديق على الاتفاقية يمكن أن يكون حافزا لتعميق عملية اكتساب الاتفاقية الطابع العالمي، بأن تعالج على نحو إبداعي الطريقة التي تمكن من تنفيذ أحكامها على أساس مستمر ومعاصر.

وعلينا أيضا أن نشيد بالأمين العام وبسلفه على المبادرة التي أقدما عليها لتشجيع قيام حوار يرمي إلى معالجة المسائل التي تهم بعض الدول، بغية تحقيق المشاركة العالمية في الاتفاقية. ولا بد من المحافظة

على وحدة الاتفاقية ككل، كما أننا، في سعينا إلى تحقيق العالمية يجب أن نعترف بالتأييد الساحق الذي تحظى بـه الاتفاقيـة من المجتمع الدولي كله، وبالحاجة إلى الحفاظ على جوانبهـا الأساسيـة. لذلـك، فلنركز، في سعينا النبيل مـن أجـل تحقيق العالميـة، علـى طريقة تنفيذ الاتفاقيـة في المجـالات التي تهـم بعض الدول.

وحتى تضطلع الأمم المتحدة بدور دينامي ونشيط في تطوير مشاركة عالمية جديدة يجب عليها أن تدرس قدرتها وإمكاناتها. ولهذا السبب يوافق وفدي على ضرورة أن تستهدف عمليات الإصلاح التي تجري حاليا زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينوي وفدي أن يشارك مشاركة كاملة في عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي سيواصل بحث عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة. كذلك فإن المناقشات الأخرى المتصلة بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون شفافة، وأن تسترشد بمبادئ الديمقراطية وقواعد القانون الدولي والمبادئ الواردة في الميثاق.

تود حكومتي أن تتناول قضية مجلس الأمن في سياق زيادة العضوية في الأمم المتحدة، التي ارتفعت هذا العام إلى ١٨٤ عضوا. إن موجة التغيير العارمة في السنوات الخمس الماضية أدت إلى تزايد مسؤوليات مجلس الأمن بإنشاء ١٧ عملية لحفظ السلام، بالإضافة إلى اشتراك المجلس بشكل متزايد في حل النزاعات، عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق. ومن ثم، حان الوقت بكل تأكيد لاستعراض تكوين مجلس الأمن حتى نكفل له أن يكون حقا ممثلا للعضوية المتزايدة في الأمم المتحدة، ويعكس المبدأ الديمقراطي الذي تقوم عليه الأمم المتحدة - مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

ومن الواضح أن عملية الإصلاح الجارية الآن في الأمم المتحدة يجب أن تشمل مجلس الأمن، وهو الهيئة المكلفة بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد من أن تكون الأولوية بالنسبة لنا جميعا ضمان وجود مجلس أمن يتمتع بصفة تمثيلية حقيقية، ويؤدي وظائفه على نحو فعال، لأن السلم والأمن بالمعنى السياسي والعسكري، مترابطان ترابطا وثيقا مع الأمن الاجتماعي والاقتصادي. ونحن في منطقة الكاريبي لا يمكننا، بل ولا نود أن نظل بمنأى عن هذه المناقشة. ولا بد من أن نكفل وجود أمم متحدة معززة قادرة على القيام بدور أساسي في تطوير عمليات السلم والتنمية وتنفيذها على أسس من التكافل الحقيقي والمشاركة العالمية وتقاسم المسؤولية.

ونحن نجتمع هنا لأن لدينا جميعا شواغل وطنية ملحة، ولأننا نعتقد أنه ما زال هناك إيمان قوي بالتعددية التي يمكن أن تتيح، على الأمد الأطول، تحقيق تنمية أكثر رسوخا وأعرض قاعدة لو اتفقت كل الأطراف على إعادة تأكيد التزامها واضطلعت بأدوارها كاملة في الإطار العالمي للتعاون.

وما من شك في أنها ستكون عملية صعبة، ولكن الأهداف المشتركة والالتزام والمسؤوليات المتشاطرة، ستكفل عالما أفضل للإنسانية جمعاء. وإذ نفكر في التحديات التي تفرضها البيئة السياسية والاقتصادية العالمية في الوقت الراهن، لا بد من أن نلتزم ببدء حوار جديد داخل منظومة الأمم المتحدة لصياغة شراكة عالمية من أجل السلم والديمقراطية والتقدم الاقتصادي.

السيد الصحاف (العراق): اسمحوا لي أن أتقدم لسيادتكم بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسـا للجمعيـة العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنـة والأربعين. إنني على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الرصينـة وتجربتكـم الغنية ستسهمان بشكل كامل في إنجـاح أعمـال هـذه الدورة.

إن منظمتنا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعاون أعضائها بغية إنقاذها من المحاولات التي تستهدف جرها بعيدا عن روح ميثاقها وعن مبادئها، بما يجعلها أداة تخدم المصالح الضيقة لبعض القوى المتنفذة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أولى العالم أهمية بالغة لانتهاء القطبية الثنائية التي كانت قد خيمت بظلالها على الأوضاع الدولية طوال الفترة الماضية، والتي كانت قد حدت من قدرة الأمم المتحدة على مواجهة المشاكل الدولية وحلها. غير أن المرحلة الجديدة لم تعط للأمم المتحدة الفرصة لتطبيق مبادئ الميثاق وأهدافه وآلياته. فقد سعت قوة منفردة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن تتحكم في تعامل المنظمة مع القضايا الدولية، وتوجهها وفقا لما تمليه مصالحها.

إن الازدواجية والانتقائية اللتين يتسم بهما دور الأمم المتحدة في المرحلة الحالية تجسدان حقيقة أن المنظمة الدولية ومجلس الأمن بشكل خاص، قد أصبحا من الأدوات التنفيذية الخاضعة لإرادات القوى المتنفذة. ولم تعد الأمم المتحدة منظمة عالمية قادرة على حل المشاكل والأزمات التي يعاني منها الكثير من الدول والشعوب في العالم بما ينسجم وأهداف الميثاق ومبادئه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كبير (بنغلاديش).

إننا نتساءل، ماذا فعل مجلس الأمن من أجل تنفيذ القرار ٤٨٧ (١٩٨١) الخاص بالعدوان الاسرائيلي المسلح على المفاعل النووي العراقي المكرس للأغراض السلمية؟ لقد مضى إثنا عشر عاما على اعتماد هذا القرار دون أن يفعل مجلس الأمن أي شيء لتنفيذه. وها نحن اليوم في مرحلة نرى فيها نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، موردخاي غور، يعلن متبجحا في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ عن امتلاك اسرائيل الأسلحة النووية، وعن قدرتها على إلقاء قنابل نووية على الدول العربية. هذا مع العلم بأن اسرائيل ما زالت ترفض بإصرار التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تقم الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بأي دور لوقف برنامج اسرائيل لإنتاج أسلحة التدمير الشامل، النووية والبيولوجية والكيمياوية، ووسائل إيصالها، الأمر الذي يمثل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة والعالم أجمع.

في الوقت الذي يجري فيه إقحام الأمم المتحدة في عملية عسكرية في الصومال تحت ذريعة تقديم المساعدة الإنسانية، تقف هذه المنظمة الدولية مسلوبة الإرادة وغير قادرة على الفعل المناسب لوقف المذابح والمعاناة الإنسانية المريرة في البوسنة والهرسك وبقية أجزاء يوغوسلافيا، وتتقلب مواقف القوى المتنفذة تحت تأثير مصالحها الإنسانية ومناوراتها، وتتراجع عن اتخاذ إجراء يساعد في الوصول إلى حل يضع حدا لهذه المأساة.

وبسبب الأجواء التي تحيط بالمجتمع الدولي والتي تتصف بالانتقائية والازدواجية في التعامل، وباتساع الفجوة بين الشمال والجنوب على حساب مصالح الدول النامية، يجد العراق نفسه في وضع لم يسبق أن مرت به، أية دولة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وذلك نتيجة للتعقيدات والمواقف الجائرة التي فرضتها قرارات مجلس الأمن على العراق تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الساعية إلى فرض الهيمنة على الآخرين.

إن أبرز مثال يجسد هيمنة الولايات المتحدة على المنظمة واستئثارها بتفسير وتطبيق أحكام الميثاق والآليات الخاصة بذلك من أجل تحقيق مصلحتها الأحادية وليس المصلحة المشتركة، هو ما جرى ويجري في التعامل مع العراق، بعد أن أعلن التزامه بقرارات مجلس الأمن ونفذها فعلا. وفي المقابل ما زال العراق يتعرض لأعمال عدوانية تهدد أمنه ووحدة أراضيه وتمس سيادته.

كما بقي العراق محروما من حقه الطبيعي في تأمين احتياجاته، بما فيها تلك التي وصفت في القوانين الدولية بالاحتياجات الإنسانية والمدنية الأساسية الضرورية لاستمرار الحياة الطبيعية للشعب العراقي. ومازال العراق محروما من تصدير ثرواته الطبيعية، وما زالت أرصدته مجمدة، ومازال محروما من استخدام طائراته المدنية وسفنه، فضلا عن تعرضه المستمر للتدخل العسكري السافر في شؤونه الداخلية وخرق حرمة أجوائه يوميا، والتآمر العلني عليه بهدف تغيير نظامه السياسي.

لقد سعى العراق، على الرغم من كل الظروف والصعوبات، إلى احتواء الأزمات التي تفننت بعض القوى في اختلاقها من أجل شن المزيد من العدوان على العراق، ومن أجل افتعال الذرائع لمواصلة فرض الحصار الشامل والجائر عليه. وفي إطار محاولات العراق الجادة والمستمرة لإظهار الحق وقطع الطريق على المغرضين وفضح نواياهم، ورغبة منه في إيجاد الحلول للقضايا المعلقة عن طريق الحوار الجاد والمسؤول والمبني على أسس عادلة ومنصفة ومنسجمة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فقد دعا العراق، في رسالة موجهة من وزير الخارجية إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣، إلى إجراء حوار بناء وشامل مع المجلس، في إطار الترابط القانوني والعملي بين تنفيذ العراق لالتزاماته وفق نصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من ناحية، وبين تنفيذ مجلس الأمن لالتزاماته تجاه العراق وفق نصوص القرار المذكور، وخاصة الفقرتين ٢١ و ٢٢ منه، من ناحية أخرى.

إن العراق يدعو لأن تكون مواقف مجلس الأمن عادلة ومنصفة، تعكس احترام المجلس لالتزاماته وتعهداته وفقا للميثاق، وذلك باحترام سيادة العراق واستقلاله وأمنه الداخلي ووحدة أراضيه، وبرفع الحصار الجائر الذي فرض على شعب العراق منذ ثلاث سنوات، والذي عانى منه شعبنا ولا يزال يعاني معاناة شديدة، إضافة إلى رفع كل القيود التي لم يعد لها أي مبرر، والتي فرضت على ممارسات العراق الطبيعية المشروعة.

لقد تعاون العراق بشكل موضوعي مع كل فرق الأمم المتحدة وبعثاتها من أجل تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن، مع أن تلك القرارات كانت جائرة بل وجائرة جدا. وقد أكد العديد من مسؤولي تلك الفرق والبعثات بأن العراق قد أوفى بالتزاماته في تنفيذ قرارات المجلس.

ونذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر،

التصريح الذي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة، السفير إيكيوس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بقوله: "إن امتثال العراق كان ناجحا وسيكون من المفجع إذا لم يتم إنجاز الـ ٥ في المائة الأخيرة من عملية التنفيذ"، وكذلك تصريح رئيس فريق العمل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موريزيو زفريرو في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ بقوله: "إن البرنامج النووي العراقي هو الآن في درجة الصفر".

ولقناعة العراق بأنه أوفى بالتزاماته تجاه القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فقد طالبنا مجلس الأمن، كهيئة وكدول، وكذلك طالبنا اللجنة الخاصة منذ فترة طويلة، بإجراء حوار فني ومهني وقانوني معنا لتحديد ما تم تنفيذه من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشكل عام، ومن القسم جيم منه بشكل خاص، لكي ينظر المجلس في تنفيذ الفقرتين ٢١ و ٢٢ من نفس القرار والخاصتين برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، ولكي تسقط جميع الذرائع التي اتخذت كغطاء لإجراءات فردية لا شرعية ولا قانونية وعدوانية ضد العراق ووحدة أراضيه، وفي مقدمتها فرض منطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالعدوان المسلح على العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ثم العدوان الآخر في ٢٧ حزيران/يونيه من نفس العام،١٩٩٣ .

وعندما استجاب مجلس الأمن في تموز/يوليه الماضي لدعوتنا إلى الحوار، وأرسل رئيس اللجنة الخاصة إلى بغداد للتباحث مع الجانب العراقي، رحبنا نحن بهذه الزيارة، وأجرينا مع السيد ايكيوس محادثات معمقة وصريحة وبناءة، أدت إلى الوصول إلى اتفاق على حل عدد من القضايا، وعلى الاستمرار في الحوار الجاد المبني على أسس عادلة ومنصفة ومنطقية ومنسجمة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ولقد قدمنا للسيد ايكيوس، ومن خلاله إلى مجلس الأمن، ورقة موقف تعبر بشكل واضح عن رؤية العراق للعلاقة بين مسؤولياته تجاه مجلس الأمن والقرارات التي أصدرها، وبين مسؤوليات مجلس الأمن، كهيئة وكأعضاء، تجاه حقوق ومطالب العراق المشروعة والثابتة والتي يقف في مقدمتها: أولا، احترام سيادة العراق وأمنه الداخلي وكرامة الشعب والدولة؛ ثانيا، ضمان حق العراق في التنمية والتطور الصناعي والعلمي والتقني؛ ثالثا، تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الخاصة برفع الحظر عن العراق بعد أن أنجز العراق المطلوب منه بالقسم جيم من نفس القرار؛ رابعا، العمل الجاد لتطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والخاص بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ووسائل ايصالها، في الشرق الأوسط؛ خامسا، الوقف الفوري لمنطقتي حظر الطيران شمال وجنوب العراق، باعتباره استخداما غير مشروع للقوة المسلحة من قبل ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن بهدف التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة.

وقد أكد العراق مواقفه الإيجابية ورغبته في الحوار خلال لقاءات الوفد العراقي الفني عالي المستوى مع اللجنة الخاصة في الشهر الماضي في نيويورك. وقد سعينا إلى أن تسود نفس هذه الروحية في لقاءات بغداد التي بدأت يوم ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. ونأمل أن تتكلل بالنجاح في غلق جميع المسائل المعلقة بشكل كامل ونهائي، وبالشروع الجاد من قبل مجلس الأمن في تنفيذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التي تنص على ما يلي:

"يقرر بعد أن يوافق مجلس الأمن على البرنامج الذي تدعو إليه الفقرة ١٩ أعلاه، وبعد أن يوافق المجلس على أن العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أعلاه، أن تصبح مقررات حظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق وحظر التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) غير ذات مفعول أو أثر بعد الآن".

وإزاء هذه التطورات، ومن أجل أن تسود مبادئ العدل والانصاف والحقوق والالتزامات المتقابلة بين العراق ومجلس الأمن، فإننا ندعو دول العالم كافة إلى دعم مبادرتنا في أن يسود الحوار والتفاهم بين مجلس الأمن والعراق، وأن يفضي ذلك دون تأخير إلى رفع الحصار الظالم والجائر عن بلادنا، بدلا من استخدام أساليب القسر والتهديد والعدوان.

كما ندعو دول العالم إلى حث مجلس الأمن، كهيئة ودول على النظر في مطالب العراق المشروعة المعبر عنها في ورقة الموقف العراقية المقدمة إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٩٣، والتي يأتي في مقدمتها احترام سيادة العراق وأمنه الداخلي ووحدة أراضيه، ورفع الحصار الجائر عنه، وإزالة منطقتي حظر الطيران غير الشرعية وغير القانونية، والتوقف عن العدوان على العراق.

إن شعب العراق يتعرض إلى ممارسات ومواقف لا إنسانية جعلت معاناته تتزايد يوما بعد آخر. وإن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأعمال لجنة المقاطعة المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) قد جعل هذه اللجنة أسيرة للدوافع السياسية

المسبقة والنوايا المبيتة ضد العراق وشعبه. فهذه اللجنة تتجاهل الحاجات المدنية والإنسانية الأساسية للشعب العراقي. وقد وصلت الحالة بلجنة المقاطعة إلى رفض تزويد العراق بالمستلزمات والأجهزة الطبية والمستلزمات التعليمية والمدرسية، حتى أنها اعتبرت أصباغ المقاعد المدرسية والسبورات وأحبار الطباعة مواد ممنوعة على شعب العراق.

إن لجنة المقاطعة عندما ترفض أيا من السلع الأساسية المدنية الضرورية التي يحتاجها شعب العراق، تتذرع وتتحجج بحجج وبتبريرات واهية لا يمكن لأي إنسان أن يقبلها. فهي، مثلا رفضت توريد أقلام الرصاص والدفاتر المدرسية لطلبة العراق بدعوى أن كمياتها كبيرة، ورفضت توريد أجهزة طبية وأسرة للمرضى وأجهزة تدفئة للمستشفيات بدعوى عدم معرفة المستفيد النهائي، يا للسخرية ومنعت توريد مواد خاصة لتنقية المياه، كما رفضت قيام إحدى الشركات بإعادة بناء معمل الحقن الطبية، ومنعت توريد قطع الغيار لمعمل أغذية الأطفال، بدعوى أنها تدخل في تعزيز القدرة الصناعية العراقية.

إن ممارسات دول قليلة في لجنة المقاطعة التي ورثت آلية الفيتو تحت غطاء توافق الآراء العام، تدلل بما لا يدع مجالا للشك على أن المقاطعة موجهة لتدمير المجتمع العراقي، بإصرار مسبق وبجهد محسوب ومنظم، لدوافع سياسية تتنافى مع كل القيم والأعراف والقوانين التي استقر عليها المجتمع الإنساني في ماضيه وحاضره.

إن الحرب المدمرة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على العراق، واستمرار الحصار الشامل منذ ثلاث سنوات، وحرمان العراق من حق تصدير نفطه، وتجميد أمواله في البنوك الدولية، شلت قدرة العراق على الإيفاء بأبسط الحاجات الإنسانية الضرورية لأبناء شعبه، والمتمثلة بشكل أساسي في الغذاء والدواء. فقد ارتفعت نسبة الوفيات بشكل كبير بين الأطفال والشيوخ، وذلك بسبب النقص الخطير في الأدوية. فالعراق، وفضلا عن معاناته في كل المجالات، يعاني، على سبيل المثال، من نقص حاد في الأدوية الخاصة بالأمراض السرطانية وأمراض الكلى والقلب والسكر وضغط الدم والعيون والأدوية الخاصة بأمراض الإسهال وذات الرئة وغيرها. ففي الأشهر المنصرمة من عام ١٩٩٣، ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال نتيجة الإصابة بذات الرئة بمقدار ٨١ مرة عنها في نفس الأشهر من عام ١٩٨٩، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

إننا لا نريد أن نطيل السرد في صعوبة الأوضاع الإنسانية التي يعيشها شعبنا، فتقارير بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها قد حذرت من مغبة الوضع الصحي والغذائي المتدهور الذي يعيشه الشعب العراقي جراء الحصار الجائر.

وكان آخر هذه التقارير الوثيقة رقم ٢٣٧ التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تموز/يوليه ١٩٩٣، بعنوان "التحذير الخاص"، والتي أشارت فيها إلى تدهور الوضع الغذائي في العراق بسبب المصاعب التي يعاني منها قطاع الزراعة، والناتجة عن النقص الحاد في المعدات الزراعية والمبيدات، وتفشي الأمراض والآفات الزراعية. وأشار تقرير الفاو إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أدت إلى شيوع الحرمان على نطاق واسع، وتعريض الغالبية العظمى من سكان العراق إلى حالات حادة من نقص الغذاء وسوء التغذية، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة. كما أشار التقرير إلى أن الحصار قد شل عمليا اقتصاد البلاد، وأدى إلى نشوء حالات الحرمان المستمر وانتشار المعاناة الإنسانية على نطاق واسع.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بالعدوان العسكري على العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ولم تكتف بممارسة كل الأعمال اللاإنسانية بحق شعبه، وإنما لجأت إلى الهجوم العسكري والعدوان المباشر والمنفرد على العراق، تحت أغطية وأعذار زائفة. فقد قامت بعد هذا بعدوانين إضافيين على السكان المدنيين والمنشآت المدنية في العراق في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وراح ضحية هذين العدوانين الغاشمين العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، كعضو دائم في مجلس الأمن، عليها مسؤولية مضاعفة في الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويفترض أنها تكون آخر من يلجأ إلى القوة في حل النزاعات. ولكنها اعتدت على العراق اعتمادا على حجج مزيفة وسفيهة تزعم بوجود مؤامرة على حياة الرئيس الأمريكي السابق. وفسرت المادة ٥١ من الميثاق بطريقة ملتوية وغبية أبعد ما تكون عن نص وروح هذه المادة.

إن هذا السلوك يمثل تصعيدا خطيرا في نهج أدى وسيؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، ويشوه حق الدول في الدفاع عن النفس بموجب الميثاق. ولقد جوبه هذا السلوك الأمريكي، وبخاصة العدوان الأخير في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، برفض وإدانة العديد من دول

العالم حتى بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ينطلق العراق من إيمان تام بهذه الحقوق، وأن احترامها والارتقاء بها أمر مسلم به، وعليه يقوم بناء المجتمع الداخلي، كما يؤثر إيجابيا في تحقيق السلام والعدالة على مستوى المجتمع الدولي. ومن خلال هذا الايمان وهذا الفهم صادق العراق على العديد من الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كما يستجيب العراق إلى التزاماته في تقديم التقارير الدورية عن تطور حالة حقوق الإنسان. ومع إقرارنا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق الإنسان والمتمثلة بالإقرار واسع النطاق بحقوق الإنسان وترصين ذلك الإقرار بأحكام مقننة في العديد من الصكوك الدولية، فإن ذلك لم يصاحبه على صعيد الواقع التطبيقي مساع جادة ومخلصة في المساعدة على خلق البيئة المناسبة لتطبيق الأحكام القانونية المعلنة وفق الظروف السائدة المختلفة إلى حد كبير في الدول تبعا لخلفيتها الحضارية، وعقائدها الدينية، وواقع تقدمها ومعطيات نموها. بل على العكس، يلاحظ أن مفهوم حقوق الإنسان قد أضحى سلاحا تستخدمه الدول التي تملك وسائل التأثير، للضغط على بعض الدول دون غيرها، لأهداف ومصالح سياسية ذاتية، وليس تحقيقا للأهداف والمصالح المشتركة للمجموعة الدولية. إن ما يثير قلقنا هو ما نلاحظه من الإهمال الذي تتعرض له حقوق أساسية أقرها المجتمع الدولي بصيغة مبادئ وإعلانات مثل حق تقرير المصير واحترام السيادة والاستقرار والسلامة الوطنية للدول، والحق في التنمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمم المتحدة تضعها أمام مفترق طرق حاسم ومصيري. فإما أن تكون الإرادة الدولية مشلولة تماما أمام القوى المتسلطة عليها، أو أن تبحث عن مخرج يتمثل في العمل على إعادة التوازن الى الآليات التي تحكم عملية صنع وتنفيذ القرار في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، من أجل ضمان فعالية المنظمة، وتأمين قدرتها على حل المشكلات الدولية وفقا لقواعد الإنصاف والعدالة والقانون، وضمان تنشيط دور الأمم المتحدة وفقا لمفاهيم ومعايير منسجمة وموحدة وبعيدة عن الازدواجية.

إن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم يستوجب، قبل كل شيء، الالتزام الدقيق بمقاصد الميثاق ومبادئه، وبشكل أساس، مبادئ المساواة في السيادة وحرية الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتقيد بقواعد القانون الدولي.

إن العراق عضو مؤسس للأمم المتحدة يحرص كل الحرص على أن يبقى اسم المنظمة وشعارها موضع احترام وأمل شعوب العالم بأسره. إننا نرى بأن عضوية مجلس الأمن يجب أن تتماشى مع واقع زيادة أعضاء الأمم المتحدة، وأن تتم بالشكل الذي يخلق تمثيلا أكثر إنصافا وتوازنا لأعضاء الأمم المتحدة كافة، وأن يلتزم المجلس في عملية اتخاذ القرارات بمبادئ الوضوح والانفتاح، وأن يعمل في ظل احترام الحقوق السيادية للدول.

إن بلادي تؤيد ما ذهب إليه السيد الأمين العام في تقريره المعنون "برنامج للسلم" بشأن أهمية دور الجمعية العامة المنوط بها بموجب الميثاق وبشكل خاص في ميدان صون السلم والأمن الدوليين.

إن تحقيق أهداف الأمم المتحدة يستوجب تعزيز آليات الجمعية العامة في إطار اختصاصاتها المنصوص عليها في الميثاق وبالمناقشة واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمواضيع التي تستأثر باهتمام عالمي.

إن قوة المنظمة وحيويتها ترتبطان ارتباطا وثيقا بمدى مشاركة الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرارات، وبتمثيلها العادل في مختلف الأجهزة والوكالات المتخصصة.

لقد أورد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره "برنامج للسلم" حقيقة أساسية ألا وهي أن السلم الاجتماعي مهم أهمية السلم الاستراتيجي والسياسي، مؤكدا على أن السلم لا يمكن ضمانه في إطار المفهوم العسكري الضيق، وإنما تدخل في ذلك عوامل اقتصادية وبيئية كثيرة، يمكن أن تشكل وقودا لإشعال فتيل المعارك والصراعات بين الشعوب.

إن صون السلم والأمن الدوليين يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولية القضاء على الأسباب المنشئة للصراعات، والتي تلعب العوامل الاقتصادية فيها الدور الأساسي.

واذا ما قيل بأن خطر الحرب الباردة قد انتهى، فإن التدهور الخطير الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية في العالم، ولا سيما المعاناة المريرة للدول النامية وزيادة فقرها، وتراجع برامج تنميتها، يضع العالم أمام خطر حقيقي.

لقد أخذت الهوة تزداد اتساعا بين الشمال الصناعي الغني والجنوب الذي يبحث عن فرصة للبقاء وهو يشهد تراجع أسعار سلعه الأساسية وتجارته

الخارجية وتعرض ثرواته للنهب والابتزاز.

إن السلم مفهوم لا يمكن تجزئته، وهو حق أساسي للبشر أقرته الشرائع السماوية والمواثيق الدولية. ولا بد أن يتناول مفهوم السلم جميع الأبعاد، ولا سيما البعد الاقتصادي الذي اذا افتقد تعرض المجتمع الدولي لمشاكل وصراعات حقيقية وخطيرة.

إن الضمان الحقيقي للسلم والأمن الدوليين يتوقف على مدى زوال الأسباب الكامنة وراء النزاعات. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهم منطلقات عملية توطيد السلم والأمن الدوليين.

واستنادا الى ذلك، فإن العديد من أسباب عدم الاستقرار يعود الى عوامل اقتصادية واجتماعية. وعلى الأمم المتحدة أن تتناول هذه العوامل بجدية فائقة، وأن توليها الأولوية من خلال أجهزتها المختصة، وفي مقدمتها الجمعية العامة، بما يعطي الأمم المتحدة ودورها مزيدا من الفعالية في تسهيل التعاون بين الدول في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجالات التعاون الدولي الأخرى.

إن الأمم المتحدة تتحمل هذه المسؤولية انطلاقا من مبادئ ميثاقها في النهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي، وإرساء نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف غير تمييزي، يقوم على أساس احترام خيارات الدول والشعوب، ويشجع احترام المنافع المتبادلة والابتعاد عن الاستغلال والهيمنة.

كما أن جهد الأمم المتحدة يجب أن يتركز في البحث عن الصيغ العملية لدعم الهياكل والقدرات الوطنية في الدول الفقيرة والنامية، وتمكينها من تجاوز المصاعب، والنهوض بعملية التنمية، وتقليص الفجوة الكبيرة القائمة حاليا بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية. إن مثل هذا الجهد سيخدم، دون شك، قضايا الاستقرار والأمن والسلام في العالم.

السيد ولد أمين (موريتانيا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في مستهل كلمتي، أن أتقدم إليكم، باسم الوفد الموريتاني، بأصدق التهاني بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين. وإني لعلى يقين من أن تجربتكم وخبرتكم بشؤون منظمتنا وما تتمتعون به من خصال حميدة ستكون خير ضمان لنجاح هذه الدورة، والوصول بأعمالها الى النتائج التي نتوخاها جميعا.

كما يطيب لي أن أهنئ سلفكم، السيد ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال دورتنا السابقة.

ويسرني أن أجدد لمعالي الأخ السيد بطرس بطرس غالي ثقتنا وتقديرنا الكاملين للجهود الحثيثة التي ما فتئ يبذلها منذ توليه مهام الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تأصيل الطابع الكوني للمنظمة، وتعزيز مصداقيتها ومضاعفة أدائها.

وهذه مناسبة أتقدم فيها بخالص الترحيب والتهنئة للأعضاء الجدد الذين انضموا الى هذه الهيئة الموقرة. ونحن واثقون من أن وجودهم بيننا سيشكل دعما جديدا لعمل منظمتنا، وتعزيزا لخبرتها مما يخدم مصالح جميع الأعضاء.

إن السنة المنصرمة لم تشهد تحسنا يذكر على مستوى الأوضاع الاقتصادية الدولية. فلقد تضافرت عوامل سلبية عديدة، كانتشار الكوارث الطبيعية والتدهور المطرد في أسعار المواد الأولية، فاتسعت الهوة بين الدول النامية والدول الصناعية، وتعثرت جهود الأولى من أجل الخروج من دائرة التخلف والفقر. ومما زاد الوضع سوءا تفاقم أزمة الديون الخانقة بشكل أصبح لا يهدد التنمية الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية في البلدان النامية فحسب، بل ويهدد كيانها نفسه. ومن المسلم به الآن أن أشد القارات تأثرا من تدهور وتردي الوضع الاقتصادي الدولي هي القارة الافريقية التي لا تزال تئن تحت ثقل تلك الديون، فمن أين لدول لا تجد الموارد الكافية لمواجهة المتطلبات اليومية لسكانها أن تفي بتمديد هذه الديون؟ أما آن للمجتمع الدولي وللدول الصناعية، بصفة خاصة، أن تنتبه الى خطورة هذا الوضع، وأن تشارك جادة في البحث عن حلول واقعية وحاسمة لهذا المعضل؟ أقول "واقعية وحاسمة" لأن هاتين الصفتين هما اللتان تحتاج إليهما حل المحاولات التي قيم بها الى حد الآن في هذا المجال.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والتنموية العامة، فبالرغم من المواثيق والاستراتيجيات والاتفاقيات الدولية التي كرست للنهوض بالبلدان النامية منذ زهاء عقدين من الزمن، فإن الأحوال لا تزال كما هي عليه، بل وتدهورت في العديد من هذه البلدان. ولو أن الدول الصناعية وفت بالتزاماتها المنصوص عليها في تلك الوثائق، كتخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من دخلها القومي كعون رسمي للتنمية، وقامت بتنفيذ البرنامج المقرر في باريس في سنة ١٩٩٠، لأمكن إحراز تقدم ملموس على طريق التنمية الحقيقية للدول النامية بصورة عامة، وللدول الافريقية بشكل خاص.

وفي خضم المعركة التنموية في افريقيا تقف الجمهورية الاسلامية الموريتانية في الصفوف الأمامية، مؤمنة بأنه بقدر ما تشح الموارد المتأتية من العون الخارجي تزداد أهمية التركيز على مبدأي الاعتماد على النفس وتعبئة الموارد الذاتية. وهكذا، ورغم محيط عالمي وظروف مناخية سيئة تمكنا بفضل الله من الوفاء بالتزاماتنا الأساسية تجاه شركائنا في التنمية، سواء الدول منهم أو المؤسسات.

كما أحرزت بلادنا خلال السنة الماضية نسبة نمو تقارب ٢,٥ في المائة، وتمكنا من تمويل ٢٠ في المائة من ميزانية الاستثمارات البالغة ١٧,٥ بليون أوقية من مواردنا الوطنية. وللدول والمنظمات الشقيقة والصديقة التي دعمت هذا المجهود الوطني لبلادي، أسدي أسمى آيات الشكر والامتنان باسم القيادة والشعب الموريتانيين، على ما قدمته لنا من مساعدة كريمة.

لقد أصبح من نافلة القول أن الارتباط بين التنمية من جهة، والديمقراطية واحترام حقوق الانسان من جهة أخرى، هو ارتباط عضوي. فما قيمة الرخاء والتقدم الاقتصادي اذا لم نصن حقوق وحريات الانسان؟ أي هدف أنبل وأسمى لأي حكومة متمدنة من إشراك شعبها إشراكا حقيقيا في تسيير شؤونه والتحكم في مصيره؟ وعلى العكس مما رأينا في الوضع الاقتصادي الدولي، فقد شهدت السنة المنصرمة تحسنا ملحوظا واهتماما متزايدا في ميدان صيانة حقوق الانسان واحترامها. ولقد تجسد ذلك التحسن وهذا الاهتمام في انعقاد مؤتمر فيينا الدولي لحقوق الانسان، الذي مثل بلادنا فيه وفد هام ورفيع المستوى برئاسة السيد الوزير الأول، مما يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه قيادتنا الوطنية لمسألة حقوق الانسان، وإيمانها الراسخ بضرورة صياغة مفهوم كوني لحقوق الانسان يكون قابلا للتطبيق، دونما تفرقة، على الجميع. وما من شك في أن النتائج الهامة التي تمخضت عنها أعمال ذلك المؤتمر ستعزز مسيرة الشعوب نحو الرفاهية والرخاء والاستقرار.

لقد جاء اهتمام موريتانيا بما يجري على الساحة الدولية في مجال حقوق الانسان، تجسيدا للتعهد الذي قطعته القيادة الوطنية على نفسها للخروج بالبلاد من الفترة الاستثنائية التي عاشتها موريتانيا حينا من الزمن على غرار الكثير من دول العالم. فوضعت حكومتنا نصب عينيها ضمان الحريات الأساسية للمواطن، وإشراكه الفعلي في تسيير شؤونه وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه المناسبة فإنني فخور بأن أعلن من أعلى هذا المنبر أن بلادي لا يوجد فيها أي سجين سياسي.

ثم نظمت انتخابات بلدية كانت بمثابة مدرسة للديمقراطية، مارس خلالها المواطنون حرية الكلمة وفضيلة التسامح واستقلالية الاختيار. ولقد توجت هذه المراحل كلها بالمصادقة، في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١، على دستور يضمن جميع الحريات المنصوص عليها في الإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. وفعلا، فإن هذا الدستور يضمن فصلا تاما للسلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي تعمل الآن كل في ميدان اختصاصها. وفي إطار التعددية السياسية وحرية الكلمة اللتين يقرهما هذا الدستور لأول مرة في تاريخ البلاد، تأسس حتى الآن ١٧ حزبا سياسيا، وتم الترخيص لما يربو على مائة صحيفة ومجلة تصدر بحرية كاملة.

وإيمانا منا بضرورة ترسيخ الديمقراطية الحقة وباحترام كافة الحريات والحقوق لجميع فئات الشعب، صدر قانون يضمن حق التعددية النقابية، ويضمن بشكل واف وصريح جميع حقوق العامل الموريتاني. وصيانة لحقوق المواطنين من الروتين الاداري فقد عين للجمهورية وسيط مستقل، برتبة وزير، يهتم بكافة مشاكلهم الادارية والاجتماعية. وكذلك، وإكمالا لانتخاب جميع المؤسسات في ظل الدستور وما يكفله من حرية وديمقراطية، فقد أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعجيل الانتخابات البلدية عن موعدها الأصلي. أما في نطاق الشؤون الاجتماعية فإن قيادتنا الوطنية ما فتئت تولي عناية خاصة لمحو الأمية وتطوير المرأة وإشراكها في عملية التنمية الوطنية، حيث أنشئت لكل من هذين القطاعين وزارة خاصة به.

كما أبدى فخامة الرئيس، في أكثر من مناسبة، اهتمامه برعاية الشباب والطفولة بوصفهما رافدين أساسيين لحياة ومستقبل الأمة.

وفي الميدان الصحي فإن خيار الصحة للجميع الذي اعتمدته الحكومة يتمحور حول ثلاث نقاط أساسية: مواصلة التركيز على الوقاية بجوانبها المختلفة؛ تطوير الخدمات الاستشفائية المتخصصة، توفير الأدوية الأساسية بأسعار في متناول المواطنين.

وبقدر ما نرتاح لهذا التقدم في ميدان ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في بلادنا ولصالح شعبنا بقدر ما نأسف للانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها هذه الحقوق في بلدان أخرى، وضد مصالح الشعوب في مناطق مختلفة من العالم، الأمر الذي يهدد السلم والوئام في العالم بأسره.

فهل من المعقول أن يستمر العبث بحياة الناس وممتلكاتهم ومقدساتهم في قلب قارة لها ما للقارة الأوروبية من عراقة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ إن جرائم التعذيب والقتل الجماعي، والتصفية العرقية البشعة التي يرتكبها الصرب يوميا على مرأى ومسمع من العالم ضد مسلمي البوسنة والهرسك، تشكل تحديا سافرا للإنسانية جمعاء، وتضع المجتمع الدولي بأسره أمام مسؤولياته كاملة، ولذا فإننا ندعو من جديد إلى الضغط، بكل وسيلة شرعية متاحة، على الصرب والكروات ليمتثلوا لإرادة المجتمع الدولي.

إن موريتانيا التي لم تزل تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الأولى، لتجدد دعمها ومساندتها التامين للشعب الفلسطيني الشقيق، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية. وانطلاقا من ذلك، فإنها رحبت بالاتفاق الجديد بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، لأنها تعتبره خطوة هامة تتمنى أن تؤدي إلى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، يمكّن الشعب الفلسطيني من التمتع بكافة حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ويضمن انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف، ويحقق تطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويوفر ظروف التعايش السلمي بين جميع شعوب المنطقة.

إن موريتانيا التي تحظى الآن بشرف الرئاسة الدورية لمجلس جامعة الدول العربية، يهمها في هذا المقام أن تؤكد أن العرب لم يكونوا يوما دعاة حرب، بل أمة تجنح للسلم وتطلب السلام. وها هم العرب اليوم والفلسطينيون خاصة، يثبتون للعالم مرة أخرى، من خلال هذا التطور، أنهم من أجل السلام قادرون على السمو فوق ما خلفه صراع الشرق الأوسط من ضغائن وأحقاد وجراح وصنوف لا تحصى من المعاناة. وهل يستطيع قوم أن يقدموا تضحيات كهذه من أجل السلام لو لم يكن السلام ركنا من حضارتهم وقيمة من قيمهم؟ لو لم يكن السلام في عرفهم وسيلة للحياة وغاية؟ أليس السلام في لغة العرب، لغتنا، مرادفا للنجاة أي الحياة؟ ومن غيرهم تحيتهم سلام، وختام صلاتهم سلام، وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما؟ ألا يحق لقوم، هذه قيمهم وشيمهم، هذا موقفهم ومسلكهم، أن ينالوا دعم المنظمة وتأييدها لتحقيق ما يتطلعون إليه من سلام عادل وشامل؟ أليس من حقهم على المجتمع الدولي بكل هيئاته ونظمه وشرائعه أن يتجاوب مع مسعاهم العادل في استعادة كافة حقوقهم المشروعة.

وفي هذا الجزء من العالم لا تزال مخلفات حرب الخليج ماثلة للعيان في جميع دول المنطقة. وأن موريتانيا التي لم تزل تؤكد تعلقها والتزامها التام بالشرعية الدولية، والتي عبرت في حينه عن رفضها التام للمساس باستقلال الكويت الشقيق وسلامة مواطنيه، لترفض كل ما يخل بوحدة وسلامة العراق الشقيق وتهيب بالمجتمع الدولي من أجل رفع المعاناة عن أطفاله ونسائه.

إن ما عُرفت به دولة الإمارات العربية المتحدة من اتزان وحكمة وتعقل، مضافا إلى عدالة موقفها إزاء موضوع إحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لها، هو ما جعل موريتانيا تساند هذا الموقف مساندة كاملة، وتأمل أن تستجيب إيران المسلمة الشقيقة والجارة، للمطالب العادلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وليس الشرق الأوسط هو المنطقة العربية الوحيدة التي تعاني من التوتر. ففي المغرب العربي، ورغم جهود متواصلة منذ زهاء خمس سنوات من أجل إرساء صرح هذا التجمع الواعد بالعزة والرخاء لشعوب المنطقة، حيث تجلى ذلك في قمة نواكشوط المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ التي تمخضت عن نتائج هامة وعملية، لا تزال هناك قضيتان تشغلان بال قادتنا وشعوبنا. أما الأولى فهي قضية الصحراء الغربية، التي تواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل تذليل العقبات الميدانية التي تحول دون حلها. وإننا سنواصل جهودنا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة والأطراف الشقيقة المعنية، من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم سيكون بلا ريب لبنة هامة في بناء المغرب العربي وعامل استقرار وتنمية في المنطقة.

أما القضية الثانية فهي قضية الحصار المضروب على الشعب الليبي الشقيق والذي تضررت منه جميع الشعوب المغاربية. ونظرا لما أبدته الجماهيرية من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية، فإننا نأمل أن تتم مراجعة هذا القرار، وأن تعالج الأمور بوسائل الحوار والتفاهم.

أما في جنوب القارة الافريقية فإننا نسجل بارتياح ظهور بوادر جديدة تبشر بإزاحة آخر معاقل الفصل العنصري. وإنها لمناسبة سعيدة نشيد فيها بحكمة وبعد نظر الزعيم نيلسون منديلا، والطريقة التي عالج بها هذه القضية، ونتمنى أن يتم تطبيق الاجراءات المتفق عليها بكل نزاهة حتى تؤدي إلى نظام ديمقراطي يضمن حقوق كافة المواطنين في هذا البلد الافريقي الشقيق.

وفي الصومال لا يزال الشعب الصومالي الشقيق

يعاني من ويلات التقسيم والحرب والمجاعة. وإذا كانت عملية "استعادة الأمل" التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر الماضي قد أحرزت بعض التقدم على الصعيد الإنساني، فلا يزال الشق السياسي في هذه العملية بدون حل يرضي جميع الأطراف المعنية. ونأمل أن تكثف المجموعة الدولية جهودها لبلوغ الغاية المحددة التي رسمت من أجلها هذه العملية، كما نهيب بإخواننا في الصومال أن يتغلبوا على اختلافاتهم من أجل بقاء الأمة الصومالية الشقيقة.

وفيما يخص أنغولا، فإننا نأمل أن يحكم الأخوة الأنغوليون العقل، ويتعاونوا مع ممثل الأمم المتحدة، كي يضعوا حدا لهذه الحرب التي لا تخدم مصلحة أي من الأطراف.

أما في ليبريا، فإننا نسجل بارتياح اتفاقية السلام التي وقعت في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ تحت إشراف المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. والأمل كبير في أن يتمكن الفرقاء، في ظل تجديد تاريخ الانتخابات وإقامة مؤسسات جديدة، من تطبيق هذه الاتفاقية، وإنهاء الحرب المدمرة التي تمزق هذا البلد منذ سنوات.

وفي رواندا، توجد آفاق جديدة للسلام والاستقرار تتمثل في توقيع اتفاقية السلام يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ في "أروشا" بين أطراف النزاع. ولا نملك إلا أن نبارك هذه الخطوة الإيجابية، راجين أن تكون فاتحة خير لمستقبل الشعب الرواندي الشقيق.

وفي موزامبيق، فإن موريتانيا تسجل بارتياح عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي منذ المصادقة على اتفاقية ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، حيث بدأت عملية الأمم المتحدة للسلام وتم، على الصعيد السياسي لقاء بين الرئيس جواكيم شيسانو وقائد حركة رينامو في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، مما يؤكد عزمهما على وضع حد لحالة عدم الاستقرار التي عرفتها هذه البلاد منذ عقود من الزمن.

وفي القارة الآسيوية أحرز الشعب الكمبودي انتصارا عظيما بعقد الانتخابات الأخيرة في بلده. ويبقى الآن أن يعزز جميع الكمبوديين، تحت قيادة جلالة الملك نورودوم سيهانوك، هذا المكسب الغالي من أجل الوئام والبناء الوطنيين. وما من شك في أن منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ستبقيان إلى جنب كمبوديا في هذه العملية.

إن منظمة الأمم المتحدة التي تضطلع بدور لا غنى عنه في ميدان حفظ السلام والأمن الدوليين، لتستوجب منا جميعا الدعم والمؤازرة. والطابع الكوني للمنظمة، الذي يتجسد اليوم في انضمام ١٨٤ دولة مستقلة، ليحتم، أكثر من أي وقت مضى، أن تتم مراجعة هياكلها وطرق عملها، بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن.

وفي هذا الإطار نشيد بتقرير السيد الأمين العام بعنوان "خطة للسلام"، الذي بدأت دراسته وتطبيق بعض جوانبه. كما يسرني، في هذا الصدد، أن أعلن أن مجلس جامعة الدول العربي، في دورته الأخيرة التي انعقدت منذ أيام في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية أوصى بتعزيز التعاون والتشاور بين منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ستخلد منظمة الأمم المتحدة، في ظرف سنتين، الذكرى الخمسين لإنشائها. وإن بلادي التي تتشرف بعضوية اللجنة التحضيرية الخاصة بهذه المناسبة، لترى أن هذا الحدث يمثل منعطفا هاما في حياة المنظمة، ومناسبة سانحة لأعضائها لتقييم الشوط الذي قطعته المجموعة الدولية على طريق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها. فلنعمل جميعا على أن يكون ذلك التقييم إيجابيا، وذلك بمضاعفة الجهود من أجل ترسيخ العدالة والسلم، وترقية الإنسان الذي هو الوسيلة والغاية في أية عملية تنموية. أما الجمهورية الإسلامية الموريتانية فستواصل مسيرتها في هذا الاتجاه، انسجاما مع خيار لا رجعة فيه ألا وهو: كل شيء من أجل التنمية، تنمية من أجل الإنسان وبالإنسان.

السيد سسيموغيريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بالنيابة عن وفد أوغندا، أن أضم صوتي إلى أصوات الممثلين الذين سبقوني إلى تهنئة السيد إنسانالي، ممثل غيانا، على انتخابه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين. إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع لهو إشادة بصفاته الشخصية، وهو أيضا شرف لغيانا التي تربطها بأوغندا علاقات حارة وودية. ونظرا لسعة خبرته، وخصوصا معرفته الوثيقة بالأمم المتحدة، فإنني واثق من أنه سيقود بنجاح مداولات الجمعية خلال هذه الدورة. وفي هذا الجهد، بإمكانه التعويل على تعاون أوغندا ودعمها.

أود كذلك أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لسلف السيد إنسانالي، السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا، الذي ترأس بامتياز الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وأود، على حد سواء، الإعراب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام الموقر، السيد بطرس بطرس غالي، الذي هيأ لمنظمتنا قيادة حيوية وشجاعة. إنه يعالج أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي - حل الصراع - وتقاريره الثاقبة هي مصدر وحي لنا جميعا.

ومما يسعدني أن أتولى، نيابة عن شعب وحكومة أوغندا، الإعراب عن ترحيبنا الحار بالجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، واريتريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموناكو وأندورا، كأعضاء جدد في الأمم المتحدة. وإننا نتطلع للعمل معها بشكل وثيق في جهودنا المشتركة لتحقيق أهداف المنظمة وإنجاز مقاصدها.

اسمحوا لي أن أتوجه إلى الهند، حكومة وشعبا، بعميق تعازي أوغندا وتضامنها، إثر الزلزال المفجع الذي ضرب هذا البلد في الأسبوع الماضي، وتسبب بدمار هائل وخسائر فادحة في الأرواح.

إن النهاية المثيرة للحرب الباردة ولّدت موجة من التفاؤل. فالتنافس الإيديولوجي وما لازمه من مواجهة بين الدول الكبرى قد آل إلى تفاهم وتعاون، وتراجع كابوس الفناء النووي للعالم، وإن لم يكن قد تلاشى تماما من أذهاننا. ونعتقد أننا نشهد الآن فجر عهد جديد يحمل في طياته بداية نظام جديد يقوم على السلم والعدالة والإنصاف - على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة - داخل الأمم وفيما بينها. أما إذا كنا سننجح أو لا ننجح في تحقيق هذا الهدف النبيل، فذلك هو أحد تحديات عصرنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خان (باكستان).

بيد أن أحداث السنوات القليلة الماضية قللت من هذا الشعور بالتفاؤل. ونحن نشهد تطورات متناقضة: بعضها إيجابي والآخر سلبي. فمن ناحية، هناك تطورات ايجابية في ميدان نزع السلاح وحل الصراعات وظهور نظم حكم ديمقراطية في بلدان عديدة. ولكن من ناحية أخرى نشهد أخطار التعصب الإثني والديني، الذي أدى إلى نشوء قوى انفصالية انقسامية في مناطق عديدة من العالم، وفي كثير من الحالات يكون ذلك مصحوبا بخسائر فادحة في الأرواح البشرية، ومعاناة كبيرة وتدمير جسيم للممتلكات. وأود أن أحذر من خطر اتخاذ الاعتبارات العرقية والدينية البحته أساسا لصياغة أي دولة حديثة. إن التحدي الذي نواجهه هو التوصل إلى حلول ديمقراطية للتعايش السلمي المنصف في مجتمع متعدد الأجناس.

إن الانقسام بين الشمال والجنوب آخذ في الاتساع، حيث نشهد الثراء في ناحية وتفشي الفقر والحرمان في الناحية الأخرى. ويتجلى الانقسام نفسه بين الذين يملكون والذين لا يملكون في دول عديدة. ومن الواضح أن تدهور الظروف الاقتصادية في البلدان النامية، إذا لم يعالج على النحو الواجب، سيؤدي لا محالة إلى اليأس والإحباط. وهذه التطورات ستشكل في الأمد الطويل، خطرا على السلم والأمن الدوليين. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يضع في مقدمة جدول أعماله مهمة عاجلة هي ضمان عودة التغييرات الايجابية التي يجلبها انتهاء الحرب الباردة بالفائدة على البشرية جمعاء بصورة محققة للانصاف. ويتعين علينا أن نشجع ونعزز الاتجاهات الايجابية، وأن نسعى في الوقت ذاته إلى إزالة الجوانب السلبية أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن. إن تهميش البلدان النامية ليس في صالح ايجاد عالم أفضل. وينبغي أن نعبئ إرادتنا لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية التي تقف في طريق خلاص البلدان النامية.

في الدورة الماضية للجمعية العامة، أوضح الأمين العام طريق المستقبل في تقريره "خطة للسلام"، حيث أوجز وجهات نظره حول كيفية قيام الأمم المتحدة بتنفيذ مهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وشدد على الحاجة إلى نظام للتحذير المبكر في الأوضاع المتأزمة والحاجة إلى القيام بعمل وقائي في الوقت المناسب، واقترح تدابير يلزم اتخاذها لبناء السلم. وقد أيدت أوغندا، وهي لا تزال تؤيد، مسعى الأمين العام في هذا المجال.

ونرى، أن أحد الأركان الرئيسية لحل الصراع، سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الاقليمي يتمثل في الارادة السياسية لأطراف الصراع والتزامها بترجمة تلك الارادة إلى إجراءات عملية. وحيثما توفرت تلك الارادة توفر هذا الالتزام، توفرت الحلول، حتى بالنسبة للمشاكل التي كان يتصور أنها مستعصية على الحل.

وهناك عنصر رئيسي آخر في هذا الصدد، هو القدرة على انفاذ الحلول حين توجد الاتفاقات. فعندما يكون الاعتبار الرئيسي لمجموعة ما هو الانتصار العسكري، بما يتنافى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، فإن هذا قد يستدعي تدخلا دوليا مشروعا. ويحضر في ذهني، على سبيل المثال عدد من الاتفاقات التي توسطت فيها بين الأطراف منظمات اقليمية أو الأمم المتحدة فاذا بها تنحى بعد ذلك جانبا دون أي سبب مشروع. والحالات في يوغوسلافيا والصومال وليبيريا وأنغولا شواهد حية على الحاجة إلى مثل هذه القدرة. ولا يصح أن يتقاعس المجتمع الدولي

عن التصرف في الوقت الذي تحصد فيه الأرواح البشرية بشكل أخرق أو تستشري فيه الفوضى في البلاد، كما كان الحال في الصومال وليبيريا. وكما ذكر متكلمون كثيرون، فإن السيادة لا يصح أن تكون ذريعة لاتخاذ مجموعة من السكان رهينة. وإن القدرة على التدخل في مثل هذه الحالات ينبغي أن تكون موجودة. وهذه هي المسألة التي ينبغي أن نفكر فيها في سياق مداولاتنا، بغية وضع معايير لمثل هذه الاحتمالات.

وفي قارتنا، افريقيا، تبدت أيضا اتجاهات إيجابية وسلبية متناقضة على كل من الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي. ففي الجنوب الافريقي، نحن على وشك تحقيق الهدف الذي سعى المجتمع الدولي دائما إلى تحقيقه، ألا وهو القضاء على الفصل العنصري وإقامة حكومة ديمقراطية غير عرقية في جنوب افريقيا. وهنا لدينا مثال على الارادة السياسية والتصميم والقدرة على ترجمة تلك الارادة إلى واقع.

وترحب أوغندا بالتقدم المحرز في جنوب أفريقيا وقرار إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي، واللجنة الانتخابية المستقلة، وهيئة الاذاعة المستقلة. وهذه هي خطوات حيوية ينبغي أن تمهد الطريق إلى إجراء انتخابات حرة نزيهة في شهر نيسان/أبريل القادم، وهي الانتخابات التي ينبغي أن تؤدي إلى اقامة حكومة انتقالية على أساس حق الانتخاب العام. ونحي السيد نيلسون مانديلا وقادة الحركات الوطنية الآخرين والرئيس دي كليرك لما أبدوه من بعد النظر والحنكة السياسية، الأمر الذي مكن من إحراز هذا التقدم.

وفيما يتصل بالمناداة بأن ترفع استجابة لهذا التقدم، الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا، فإن نهج أوغندا يستهدف دائما بموقف شعب جنوب أفريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والكومنولث، والأمم المتحدة. لذلك فإننا نؤيد البيان الذي اعتمدته في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك، اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، والذي أوصى برفع جميع الجزاءات الاقتصادية باستثناء الجزاءات المتصلة بحظر الأسلحة وبالمسائل النووية، وذلك اعترافا بالتقدم المحرز حتى الآن. كما نوافق على نداء اللجنة المخصصة بتوخي اليقظة لحين إقامة المجلس التنفيذي الانتقالي وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد إقامة حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة المؤقتة.

وفيما يتصل بموزامبيق، رحبت أوغندا بالتوقيع على اتفاق السلم بين حكومة موزامبيق ورينامو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وكنا نأمل أن تكون جميع العقبات التي كانت تعترض سبيل تنفيذ الاتفاق قد سويت الآن. لقد أوجز الرئيس شيسانو، عندما خاطب الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر التقدم المحرز في انعاش نشاط بلاده الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الامتثال الفعال لوقف اطلاق النار. وإن وزع عملية الأمم المتحدة في موزامبيق يوفر مناخا يفضي إلى تنفيذ أحكام اتفاق السلم العام. ونحن نمتدح حكومة موزامبيق على ما أبدته من مرونة وحنكة سياسية. ونناشد رينامو الاستجابة إلى ذلك بأعمال مماثلة، والامتثال لقرار مجلس الأمن ٨٦٣ (١٩٩٣)، حتى يتسنى لشعب موزامبيق أن يعكف على مهمته الهامة، مهمة التعمير الوطني في مناخ من السلم والاستقرار.

وتأسف أوغندا أسفا عميقا لعودة الأعمال القتالية في أنغولا، ولا شك أن لهذا عواقب سلبية على المنطقة بأكملها. لقد أحرز تقدم كبير، توج باجراء الانتخابات باشراف الأمم المتحدة في العام الماضي. وللأسف، فإن آمال وأماني الشعب قد حطمتها عودة الأعمال القتالية التي أعاقت العملية الانتخابية. والسبيل الوحيد للمضي قدما يكمن في المصالحة الوطنية وقبول قواعد الحكم الديمقراطي. وأوغندا تؤيد قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، ومن شأن تنفيذه ان يمهد الطريق للحل الدائم. ويتعين على "يونيتا" الامتثال لهذا القرار.

وفي منطقتنا، ترحب أوغندا بالاتفاق الموقع بين الطرفين؛ الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية، بشأن عملية للمصالحة الوطنية وإقامة حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة. إن أوغندا، شأنها شأن سائر البلدان في المنطقة، مستعدة لدعم الشعب الرواندي في سعيه لإيجاد تسوية دائمة لمشاكله، وراغبة في ذلك؛ لأن هذا من شأنه أيضا أن يساعد على تعزيز الاستقرار والتعاون في منطقتنا دون الاقليمية. وأود أن أحيي الرئيس على حسن معيني وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجميع الذين ساعدوا الأطراف على التوصل إلى هذا الاتفاق.

والأمم المتحدة أمامها دور حاسم في تنفذ اتفاقات رواندا. لقد طلب كلا طرفي الصراع من الأمم المتحدة أن توفر قوة محايدة. ويسعدنا أن هذا الطلب لقي دراسة إيجابية من جانب مجلس الأمن. وقد وافق المجلس على توصيات الأمين العام بإنشاء قوة محايدة تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا. وفي الوقت نفسه، وافقت أوغندا على وزع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا على الحدود الأوغندية الرواندية كجزء من تدابير لبناء الثقة، وهي على استعداد لتقديم دعم إضافي على نحو ما يطلب ووقتما يطلب.

إن الصراع في جنوب السودان لا يزال مصدر قلق بالغ وألم بالنسبة لنا في أوغندا. لقد زادت حدة الحرب الأهلية بدلا من أن تهدأ، الأمر الذي ترتب عليه إزهاق الأرواح، وتدفق متزايد للاجئين، ونزوح السكان إلى بلدان مجاورة، من بينها أوغندا. ونحن نحث أطراف الصراع على التعاون تأييدا للجهود الاقليمية الرامية إلى إيجاد حل دائم. وأود أن أناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الانسانية، وتأييد المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

إن الحالة في الصومال مثل حي على الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان على حد سواء. وقد رحبت أوغندا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن في عام ١٩٩٢ بتقديم مساعدة إنسانية إلى الشعب الصومالي واستعادة النظام في الصومال. وساعدت عمليات الأمم التحدة على إنهاء المجاعة الجماعية وإعادة الأمل إلى شعب الصومال. وأوغندا تؤيد أيضا عملية الأمم المتحدةالثانية في الصومال، التي مهمتها توفير مناخ ملائم لتقديم المساعدة الانسانية المستمرة ولإعادة البناء والانتعاش، وتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

وقد تشجعنا باتفاق أديس أبابا الذي تم التوصل إليه في شهر آذار/مارس من هذا العام، والذي اتفقت بمقتضاه مختلف القوى السياسية الصومالية على برنامج لنزع السلاح والمصالحة. ومن المؤسف أن الحالة في الصومال اتخذت منعطفا مأساويا نحو الأسوأ بمقتل أعضاء في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نأسف لإزهاق الأرواح وللهجمات التي تشن على قوة حفظ السلام. وأود أن أعرب عن تعازينا الخالصة للأسر المكلومة وحكوماتها. إلا أننا مازلنا على اقتناعنا بأن هذه الحوادث، رغم كونها مستهجنة، لا يجوز أن تدفع الأمم المتحدة إلى أن تتحول عن مسؤولياتها تجاه الشعب الصومالي، ناهيك عن التخلي عنها. لقد تحقق الكثير، وعادت الظروف الطبيعية إلى مناطق كثيرة من البلاد، رغم استمرار الفوضى والمقاومة المسلحة في عدد من المناطق، وبخاصة في مقديشيو وحولها، حيث تعرقل الجهود الدولية. ونحن نطالب الزعماء السياسيين الصوماليين بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومنظمة الوحدة الافريقية، والأمم المتحدة، في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة، وفي وضع ترتيبات انتقالية موضع النفاذ، بما في ذلك إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على أفراد الأمم المتحدة، والبلدان التي لا تزال تقدم دعما ماديا وماليا، وعلى المتطوعين الذين يخاطرون بحياتهم في هذه القضية القيمة.

فيما يتعلق بالحالة في ليبيريا تؤيد أوغندا مبادرة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بشأن تسوية الأزمة. لقد رحبنا باتفاق كوتونو الموقع في يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ الذي ينص على وقف إطلاق النار وعلى ترتيبات انتقالية تؤدي إلى إجراء انتخابات في أوائل العام المقبل. ولقد كان فريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا قوة مساعدة على تحقيق الاستقرار في ليبيريا. ولهذا أوكل إليه الاشراف على اتفاق كوتونو وعلى تنفيذه. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

وهذا كله يقدم مثلا لتناسب الارادة السياسية لأطراف الصراع مع القدرة الكائنة في المنطقة على تنفيذ التسوية المتفق عليها.

وبالمثل، فإن قرار مجلس الأمن بتسهيل الأمر على الأمم المتحدة كي تكمل الجهود الاقليمية في البحث عن اتفاقات وفي تنفيذها مسألة نرحب بها غاية الترحيب فقرار مجلس الأمن - بجانب تعزيزه القدرة الاقليمية لحفظ السلام - يساعد على توليد الثقة.

في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في القاهرة في تموز/يوليه من هذا العام، اتفقت الدول الافريقية على اقامة آلية - في إطار منظمة الوحدة الافريقية - لحل النزاعات. والتطورات الايجابية في ليبيريا ورواندا، حيث اضطلعت منظمة الوحدة الافريقية والزعماء المعنيون في المنطقة دون الاقليمية، وبشكل فعال، بهذا الدور، دليل على إمكانيات الآلية الاقليمية.

وفي الشرق الأوسط، يشكل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، إلى جانب الاتفاقات الموقعة بينهما، انطلاقة ذات أبعاد تاريخية. وهو ايضا تجسيد آخر للمثل القائل بأنه حيثما توجد إرادة وبصيرة وقيادة، يوجد طريق إلى الأمام. إن هذا التطور يحمل في طياته أملا في تحقيق الوئام والتعاون في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ونحن نرحب باعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت في الأراضي المحتلة. فهذه الترتيبات، التي تقضي بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، تشكل خطوة هامة نحو تسوية شاملة ودائمة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نثني على الرئيس عرفات وعلى رئيس الوزراء رابين لما أبدياه من شجاعة وحنكة سياسية، ونشجعهما معا على المثابرة في المهمة المقبلة، وفي إكمال الرحلة التي بدآها. وأود أن أعرب أيضا عن تقدير أوغندا للنرويج، والولايات

المتحدة، والاتحاد الروسي، وكل من كان لهم دور فعال في التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي.

لقد مضت ثلاث سنوات منذ اندلعت أزمة الخليج. ويسرنا أن سيادة الكويت قد استعيدت. ولا نزال نأمل في أن يتسنى، مع التطورات الايجابية الحاصلة في مكان آخر من المنطقة، أن تتصالح الشعوب في الخليج، وأن تحل المشاكل البارزة حتى يعود الوئام والتعاون. وهذا يتطلب، بين أمور أخرى، الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بتسوية حرب الخليج.

إن أوغندا تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وينبغي لأية تسوية، إلى جانب مراعاة - المصالح المشروعة للأطراف ـ أن تضمن سيادة قبرص ووحدتها وسلامتها الاقليمية.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، تؤيد أوغندا تطلعات الشعب الكوري نحو إعادة التوحيد السلمي. ونحن نشجعه على مواصلة حواره لتحقيق هذا الهدف.

وفي كمبوديا، شهدنا توا الاتمام المثمر لعملية السلام وفقا لاتفاقات باريس. وتحت رعاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تمكن الشعب الكمبودي من ممارسة حقه في التصويت وفي أن يبت بشأن حكومته، في الانتخابات العامة لإنشاء جمعية تأسيسية. ويسرنا أن نرى أن دستورا ديمقراطيا جديدا - في ظل ملكية دستوية - قد أعلن بطريقة سلمية. وأود أن أعرب عن امتنان الوفد الأوغندي للأمين العام، ولأفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الذين اسهموا - تحت القيادة القديرة للسيد ياسوشي أكاشي الممثل الخاص للأمين العام - في تحقيق تسوية شاملة للمسألة الكمبودية. ونعرب عن تقديرنا أيضا وبنفس القدر لفييت نام، وفرنسا، واستراليا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي ساهمت، في مراحل مختلفة، في عملية السلام.

ومن دواعي أسفنا الشديد، إن عدم الاستقرار والمنازعات والحروب القائمة على أساس الاختلافات العرقية والدينية مازالت مستمرة بلا هوادة، في يوغوسلافيا السابقة. وترتكب الفظائع تطبيقا لمفهوم يستحق الادانة وهو "التطهير الإثني". وعلى الرغم من خطورة الحالة، لم يتمكن مجلس الأمن والمجتمع الدولي من التصرف بشكل حاسم من أجل إنهاء المعاناة والعذاب هناك. ومازالت أوامر مجلس الأمن تلقى الاستهزاء دون عقاب. ونحن نرفض وندين مفهوم "التطهير الإثني". ومع ذلك، أود أن أشيد بقوة الأمم المتحدة للحماية على ما بذلته من جهود في ظل أصعب الظروف.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، تتشجع أوغندا بما أحرز من تقدم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فقد خفضت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ترساناتيهما النوويتين تخفيضا كبيرا بموجب معاهدة استارت الثانية. كما تشجعنا بقرار الولايات المتحدة مد الوقف الاختياري المفروض على التجارب النووية حتى عام ١٩٩٤، وبإعلان روسيا عن عدم استئنافها للتجارب حتى لو فعل الآخرون ذلك، وبالتزام فرنسا بألا تكون أول من يستأنف التجارب. وعلى الرغم من النكسات الأخيرة، يحدونا الأمل في أن يعتمد هذا الوقف الاختياري. إلا أن أوغندا تعتقد أن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب هو الحل الوحيد. وبوصفنا دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار، سنواصل الاسهام بنشاط في العملية التحضيرية المؤدية الى عقد المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥. ونحن نؤيد من أجل المعاهدة، شريطة أن نخضع لاستعراض دوري. وسوف نسعى أيضا لإزالة الاختلالات الموجودة في المعاهدة الحالية، وتأمين المساعدة المتزايدة للبلدان النامية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ومازلنا نعتقد أن هناك علاقة أصيلة بين عملية نزع السلاح والتنمية. وقد دفعت البلدان النامية ثمنا باهظا أثناء ذروة الحرب الباردة، لأن اهتمام العالم كان مركزا على حيازة المزيد من الأسلحة في ظل نظريات الردع. وقد وقع الكثير من تلك البلدان في شراك الصراعات الأهلية الناجمة عن الحروب الأيديولوجية. وبما أن الموارد التي كانت مكرسة لتكديس الأسلحة سيفرج عنها في عملية نزع السلاح، فينبغي أن تستخدم تلك الموارد في التنمية داخل الأمم وفيما بينها. ومن دواعي الأسف، أننا لم نر بعد، على المستوى الدولي، الى أن غنائم السلام توجه إلى مساعدة البلدان النامية.

أما على المستوى الوطني، فقد شرعت أوغندا الآن، بعد استعادة السلم في البلاد، في عملية تخفيض لحجم جيشها الى المستوى الذي يمكن لاقتصادها أن يتحمله، والذي يفي في نفس الوقت بحاجاتنا الدفاعية المشروعة. وهو قرار جرئ من جانب الحكومة لابد من أن يؤدي، في نهاية المطاف، الى توفير الموارد لأغراض التنمية. وأود أن أعرب هنا عن تقديرنا للبلدان والمنظمات التي وافقت على مساعدتنا في إعادة توطين وإدماج وتسريح الجنود في إطار المجتمع المدني.

إن هذه الدورة تعقد في أعقاب مؤتمر تاريخي، هو المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا. وقد أكد ذلك المؤتمر من جديد التزام المجتمع الدولي بمحاولة تأمين التمتع الكامل والعالمي بحقوق الانسان. ونأمل أن يتزايد الوعي في العالم، نتيجة لذلك المؤتمر، بأهمية حقوق الانسان وبالتصميم على بناء القدرة الضرورية على المستويين المحلي والوطني لضمان إعمال هذه الحقوق.

وترتبط قضية الحكم الديمقراطي وحكم القانون بقضية حقوق الانسان، لأن الحكم الديمقراطي يعزز حقوق الانسان. وفي أوغندا، وضعت اللجنة الدستورية بالفعل مشروعا للدستور كجزء من عملية استعادة الحكم الديمقراطي المدني. وستجرى انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستناقش الدستور وتوافق عليه، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، أو في بداية العام القادم.

وقد تكون عملية التحول الى الديمقراطية عملية شاقة، سواء في أفريقيا أو في أي مكان آخر، ولكنها مقوم هام من مقومات السلم والاستقرار وحكم القانون، والاحترام التام لحقوق الانسان والتمتع بها. وهذه مسألة ملحة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان النامية، وعلى الأخص في افريقيا. وتشكل هذه المعوقات جوانب حيوية لعملية التنمية وشرطا أساسيا لها. ولذلك يتعين علينا أن نستجمع كل طاقاتنا ونعمل على أن تكتسب العملية الديمقراطية قوة دفع جديدة.

إن أحد أهداف الأمم المتحدة الأساسية المكرسة في الميثاق، هو تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن المحتم علينا، في سعينا لتحقيق السلم، أن نواجه التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي كثيرا ما تكون هي السبب الأساسي للصراعات في كثير من مناطق العالم.

إن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تبدو كئيبة للغاية. فهناك كساد طال أمده في البلدان المتقدمة، أثر بدوره تأثيرا سلبيا على الحالة الاقتصادية العالمية. وقد عاد هذا الحال بالخراب على البلدان النامية التي كان عليها أن تكدح في ظل بيئة دولية قاسية. وتشكل الديون الخارجية التي تصيب البلدان النامية بالشلل إحدى العقبات الكبرى التي تعترض طريق تلك البلدان. وفي أوغندا، على سبيل المثال، تفيد التقديرات بأننا سننفق نحو ٦٠ في المائة من حصيلة صادراتنا المستهدفة، على خدمة الديون. وقد تفاقمت مشكلة الديون بمعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية، وخاصة بانهيار أسعار السلع الأساسية، وهي عماد اقتصادنا. ومما عوق تنميتنا أيضا اقتران هذه المشكلة بانخفاض تدفقات الموارد المالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أننا مازلنا نعاني من هذه الظروف، اضطلعت بلداننا باصلاحات تكيف هيكلي، تتطلب تضحيات جسيمة من جانب السكان، وخاصة القطاعات الأكثر ضعفا. ومن الحتمي، لكي تحقق هذه البرامج الأهداف المرتجاة من النمو المستمر، اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تخفيف عبء الديون، بما في ذلك الغاء الديون، وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وهناك حاجة ماسة أيضا لزيادة حجم تدفقات الموارد زيادة كبيرة لدعم الجهود الانمائية في تلك البلدان. ونحن نتطلع الى أن تتوصل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى نتائج عاجلة ومتوازنة. ونتعشم أن يؤدي الختام الناجح لهذه المفاوضات الى زيادة حجم التجارة العالمية، وزيادة فرص وصول منتجاتنا الى أسواق العالم. الأمر الذي سيساعد على زيادة حصائلنا من الصادرات.

ومما يدعو الى الأسف، أن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والاتجاه الى تهميش دورها مازالا مستمرين. وإذا كان لأفريقيا أن تنجح أو حتى يكتب لها البقاء في إطار النظام الجغرافي - السياسي والاقتصادي للقرن الحادي والعشرين، فمن الحيوي للغاية وقف هذا الاتجاه وعكس مساره. ونحن بحاجة الى توسيع مجالنا الاقتصادي. وإذا كان لأفريقيا أن تضع حدا لتخلفها وتندمج في الاقتصاد العالمي، فمن الضرورات الحتمية صياغة شكل للتكامل الاقليمي.

وسيؤدي التكامل الافريقي الى اقامة اقتصادات الحجم الكبير، الضرورية لتنويع الاقتصادات الافريقية، مع الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية الافريقية، وزيادة الاكتفاء الذاتي وتعزيز وضع القارة في الاقتصاد العالمي، ولهذا السبب بالذات اعتمدت منظمة الوحدة الافريقية معاهدة أبوجا التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الافريقية. وتنص المعاهدة، ضمن جملة أمور، على تعزيز التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية. وفي هذا الصدد قررت بلدان منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوب افريقيا انشاء سوق مشتركة دون إقليمية. وسيتم التوقيع على معاهدة لهذا الغرض في كمبالا بأوغندا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يساند التكامل الإقليمي بتقديم المساعدة التي تتيح إنشاء الهياكل الأساسية الضرورية.

لقد كانت قمة الأرض في ريو معلما هاما على الطريق المؤدي الى تشكيل توافق آراء عالمي بشأن

التنمية المستدامة. وترحب أوغندا باعتماد جدول أعمال القرن ٢١ الذي يبين بوضوح التدابير التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي. وعلى سبيل المتابعة، وضعت أوغندا خطة عمل وطنية للبيئة لمعالجة مشاكلنا البيئية. ونرحب بإنشاء لجنة التنمية المستدامة واللجنة التفاوضية من أجل وضع اتفاقية دولية للجفاف والتصحر بما يتمشى مع رغبات البلدان الافريقية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا الصدد، نلاحظ عزوفا من جانب مجتمع المانحين فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتفق عليها في ريو. ويصدق ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بتوفير موارد جديدة وإضافية. وأود أن أؤكد أنه بالنسبة لنا في أوغندا تتمثل قضية تردي البيئة في الفقر. فالغابات، على سبيل المثال، يجرى استنزافها يوميا لأن الناس يستخدمون أشجارها كمصدر للطاقة. ولعكس مسار هذا الاتجاه نحتاج الى رأس مال لاستغلال الطاقة الكهرمائية أو الطاقة الشمسية، ولدينا وفرة منهما. إننا نحث المجتمع الدولي على أن يقدر هذه المشكلة حق التقدير.

وبالنسبة لاصلاح الأمم المتحدة، نؤكد على موقفنا الثابت ومؤداه أننا سندعم التدابير التي تحسن كفاءة المنظمة، ولا تشوه الأولويات المتفق عليها، وتعبر عن مصالح جميع الدول الأعضاء. كما أننا نؤيد المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق مجلس الأمن كيما يعبر عن واقعنا الحالي. ونؤكد مجددا أن أحد المعايير الهامة التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، هو أن يكون البلد الذي يسعى للحصول على عضوية مجلس الأمن، سواء كان كبيرا أو صغيرا، معتنقا اعتناقا كاملا القيم الكامنة في ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق السلم، واحترام حقوق الانسان، ونشر الديمقراطية، وغير ذلك من المعايير الدولية المقبولة، وأن تكون تصرفاته وفقا لتلك المعايير. ومن المهم أيضا أن يكون تكوين جميع أجهزة الأمم المتحدة متفقا مع مبادئ الميثاق، وخصوصا مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ الديمقراطية. وعلى هذا الأساس سنبحث كل المقترحات المعروضة علينا بخصوص إعادة الهيكلة.

إننا نقف الآن عند نقطة تحول تاريخية بسبب الاتجاهات المتعارضة التي تتسم بها عملية الانتقال الحاليـــة نحـــو نظـــام عالمي جديد مازال علينا أن نشكله ونحدد معالمه. ولدينا فرصة فريدة، نأمل أن نتمكن فيها من إرساء قاعـدة راسخـــة لبناء صرح لمستقبل يمكن أن تراعى فيه بشكل كاف مصالحنا جميعا.

السيد أبو صالح (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تهاني الخاصة للسفير إنسانالي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الهامة. فهو يمثل غيانا، وهي عضو نشط في حركة عدم الانحياز التي يفخر السودان بأنه أحد مؤسسيها. واسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة السيد ستويان غانيف على الطريقة الماهرة والكفؤة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة.

إن الأمم المتحدة تمثل الأمل لكافة شعوب ودول العالم الوليدة، وتلك التي نالت استقلالها بعد نضال طويل. ويشرفني ويسعدني هنا أن أحيي الشقيقة أريتريا وهي تحتل مقعد عضويتها في الأمم المتحدة. وهي دولة شقيقة يبادل شعبنا شعبها الاعزاز والتقدير، وتسعى حكومتانا الى تعزيز علاقات الإخاء بين البلدين لتحقيق تقدم ورفاهية الشعبين الشقيقين وشعوب المنطلقة كلها.

كذلك أرجو أن أحيي كل من الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو وأندورا التي أنضمت الى منظمتنا هذه كقوة دفع جديدة تسهم في إثراء كافة الجهود الانسانية لتحقيق الاستقرار والرفاهية والسلام لشعوب العالم كافة.

كما أحيي الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وهو يقود الأمانة العامة للأمم المتحدة في أدق المراحل التي تمر بها وهي تواجه العديد من التحديات والضغوط.

لقد تلقى السودان بحزن عميق أنباء كارثة الزلزال الذي ضرب بعض أجزاء الهند. وإنني، باسم السودان، أتقدم بأحر التعازي للهند الصديقة ولأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم.

نجتمع خلال هذه الدورة وقد برزت على المسرح الدولي أحداث هامة منذ انعقاد الدورة الماضية. وها نحن نشهد تغيرات سياسية واجتماعية متسارعة بصورة غير مسبوقة في التاريخ. إن ظروفا دولية جديدة ومتغيرات ترى النور كل يوم تجعلنا نلهث جميعا في ملاحقتها. إننا نعيش اليوم مرحلة مخاض وانتقال تفرز كل يوم أنماطا جديدة من الاتجاهات المتضاربة، ولعل أبرزها اتساع الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

إن عالم اليوم يتجه حثيثا نحو آليات التجمعات

الاقليمية، بمعنى أن العالم بدأ يفكر باطراد بصورة أكثر جماعية. ونأمل لهذا النمط الجديد أن يصبح إيجابيا وبناء يحترم المواثيق والعهود الملزمة للجميع. إننا نقول، وبكل الجدية، أن الدول النامية لم تعد شريكة أصيلة في معظم القرارات التي تتخذ، وعلى وجه الخصوص في مجلس الأمن وفي غيره من أجهزة الأمم المتحدة. ولو تسنى لدول العالم النامي المشاركة العادلة لكان إسهامها أبلغ تأثيرا على مسار الكثير من الأحداث الهامة، خاصة في إطار حفظ الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

منذ أربعة أعوام بدأنا نعمل على مراجعة المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة. ولابد أن نسجل من هذا المنبر اقتناعنا التام بالدور الأساسي الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسة العريقة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق الرفاهية للانسان. وحتى يتسنى للأمم المتحدة القيام بهذا الدور الحيوي كاملا، لابد من احترام الميثاق الذي يحكمها، ولابد من الالتزام به ودفعه للأمام ليتناسب والتطورات التي حدثت في العالم منذ اقراره.

ولابد أيضا من تمكين الجمعية العامة من القيام بدورها كاملا في صيانة الأمن والسلم، وأن تكون أهميتها متوازية مع أهمية مجلس الأمن.

ولابد من التخلي عن الانتقائية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق. ولابد من الاشارة هنا وبصورة حازمة الى ضرورة أن تتصف أعمال المجلس بالشفافية، وأن ينتهج الطابع الديمقراطي في اتخاذ قراراته. ومن ثم فإنه لا مناص من إعادة النظر في أمر العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وفي أمر تمتع فئة قليلة من أعضائه بحق النقض الذي يمكن حفنة من الدول من إبطال رأي الأغلبية في وقت تبشر فيه الأمم المتحدة بقيم الديمقراطية والمشاركة والعدل والمساواة.

تنشط الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذه الأيام في محاولات حثيثة دؤوبة لحل النزاعات وإطفاء جذورها من خلال نظرة جديدة لاستتباب الأمن والسلم على الصعيدين الاقليمي والدولي. ولنا أن نقف لحظة هنا. فنحن نطمح جميعنا الى خلاص العالم من ويلات الحروب وما تجره من دمار اقتصادي واجتماعي. ولكننا في ذات الوقت نأبى أن تكون قرارات مجلس الأمن في إطار حفظ الأمن والسلم الدوليين مزدوجة المعايير. ونشفق على الأمم المتحدة أن فقدت الرؤية الصائبة في ظل فوران الأحداث.

إن طبيعة مسؤوليات هذه المنظمة وواجباتها تقتضي الحياد الصارم. وحفظ الأمن والسلم الدوليين مبدأ لا بد من تطبيقه على الجميع. أما أن يعاني شعب البوسنة والهرسك معاناة قد تقود الى فنائه بسبب قرارات مهزوزة وقاصرة، فهذا أمر لا يمكن غض الطرف عنه، وأن يقع شعب الصومال ضحية لخروج القوات الدولية هناك عن ولايتها الأصلية الملزمة، فهذا أمر يحتاج الى مراجعة والى إجراء تحقيق فوري وحازم. مازلنا نرقب تردي الوضع الأمني في الصومال بسبب اشتباكات القوات الدولية مع بعض الفصائل هناك ومع أفراد الشعب الصومالي، الأمر الذي تسبب في إزهاق المزيد من الأرواح وجعل القوات الدولية تحيد عن المهمة الأساسية التي قدمت من أجلها. لقد سبق أن عبرنا عن تحفظنا على التسرع في استخدام القوات الدولية في الصومال دون مشورة دول المنطقة، وقبل استنفاد الجهود والمساعي التي تبذلها هذه الدول لإيجاد تسوية للأزمة الصومالية.

ونخشى أن يؤدي استمرار المواجهات بين القوات الدولية وبعض الفصائل الصومالية الى مزيد من إراقة الدماء، والى تعقيد المشكلة واستعصاء حلها بواسطة الأمم المتحدة. لذلك فإننا نطالب الأمم المتحدة والقوات التي من المفترض أن تعمل تحت مظلتها، بالعدول عن اتخاذ المواقف التي من شأنها استعداء أفراد الشعب الصومالي وفصائله، أو التأثير على تشكيل مستقبله السياسي وعلى قيمه وموروثاته الثقافية والعقيدية.

كما نطالب بإتاحة الفرصة لدول المنطقة، ممثلة في اللجنة الدائمة لدول القرن الافريقي المعنية بالصومال، لأداء دورها الطليعي نحو إيجاد حل للأزمة الصومالية، وذلك لمعرفة هذه الدول بطبيعة وأبعاد المشكلة لما يربطها من علاقات خاصة ووشائج بالصومال وشعبه.

وسوف ندعم ترتيبات دولية جديدة تطور من أداء هذه المنظمة، وتشيع العدل والطمأنينة بين الجميع. وهذه الترتيبات التي ننشدها لا تنتهك سيادة الدول وسلامتها الاقليمية، ولا تستخف باستقلالها وبحقها في امتلاك القرار. إن الدبلوماسية الوقائية التي تتصل بصنع السلم وحفظه لا بد أن تنطلق لغاية أساسية تقود الى إزالة التوتر الاقليمي والدولي من خلال البحث عن أسباب الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لإزالتها، حتى تنعم المجتمعات الإنسانية بالاستقرار والرفاهية والسلام. والدبلوماسية الوقائية وما يتبعها من استخدام القوة السياسية والعسكرية لا يمكن ممارستها ضد الدول الصغرى والشعوب المستضعفة فقط.

إننا وبمنتهى الإيجاز، ننشد معادلة جديدة في إطار التعامل الدولي الراهن، تكفل للجميع حقوقهم، وتنأى بالعالم عن تسلط الأقوياء على الضعفاء. وننشد دورا أكبر لتجمعات دول العالم النامي. ونأمل لها أن تكون ممثلة في محفل هام كمجلس الأمن المناط به صون الأمن والسلم في العالم قاطبة.

وبهذا الفهم للدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في إحقاق الحق وإنصاف الدول المستضعفة وحمايتها، فإننا ننادي من على هذا المنبر برفع الحصار الاقتصادي عن العراق الذي ظل شعبه يعاني ولفترة طويلة من جراء هذا الحصار الظالم المفروض عليه. ولا يمكن أن يعاقب شعب العراق بعد زوال الأسباب الرئيسية لفرض الحصار.

ومثال آخر لسوء استخدام المنظمة الدولية، هو الحصار المفروض على الجماهيرية الليبية دون مبرر ودون سند قانوني يبيح الاجراءات المتخذة ضدها. لقد استجابت الجماهيرية لقرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) وأبدت من المرونة ما يكفي لتسوية النزاع مع الدول الغربية، مما يحتم رفع الحصار عنها فورا.

تحفل بنود جدول أعمال هذه الدورة بقضايا هامة في تعكس تسارع الأحداث الذي أشرت إليه من قبل، ولكنني أحبذ أن أكون أكثر مباشرة بالتعرض أولا لقضايا تهمنا نحن في السودان بسبب الكثير من سوء الفهم الذي صحبها.

فخلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الانسان، التي عقدت في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٢، وبناء على طلب من ممثل الولايات المتحدة في اللجنة، صدر قرار بتعيين خبير مستقل كُلف بالتحقيق في أوضاع حقوق الانسان بالسودان، وتقديم تقرير لدورة اللجنة التاسعة والأربعين، في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٣، ولكن الدول التي كانت خلف قرار تعيين الخبير المستقل لم تشأ انتظار تقريره، بل دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السابعة والأربعين، الى اتخاذ قرار بشأن ما ادعته من انتهاكات لحقوق الانسان في السودان. وقد استخدمت تلك الدول، في استصدارها ذلك القرار السياسي في دوافعه وأسبابه، كل ما تملك من نفوذ وضغوط، والأغلبية الميكانيكية التي تتمتع بها في المنظمات الدولية.

وأمام لجنة حقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٩٣، أثنى الخبير المستقل على تعاون حكومة السودان، وأوضح في تقريره عن أوضاع حقوق الانسان في السودان، أن ضيق الوقت لم يتح له الحكم على الأوضاع ودراسة الموضوع بصورة متكاملة. وألمح الى أنه ربما كان من المفيد تمديد تفويضه للقيام بذلك، ولكن رغم ذلك تم تعيين مقرر خاص لحقوق الانسان في السودان. ونود الإفادة هنا بأن السودان برغم عدم فهمه لأسباب تعيين المقرر الخاص، تعاون مع ذلك المقرر الذي أنهى زيارته للسودان الأسبوع الماضي، وسيقدم تقريره لهذه الجمعية.

إن احترام حقوق الانسان وصيانتها من المقدسات التي حضت عليها كافة الديانات السماوية والقوانين الوضعية. وقد اهتم السودان بقضايا حقوق الانسان من مفهومه الثقافي والحضاري. وكفل المجتمع السوداني ورعت حكومته هذه القيم تأسيسا على دينه وتقاليده، وعلى هذا الأساس نرفض أي تسييس أو استغلال لهذا المبدأ السامي، كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لفرض خيار حضاري معين عليها. ولذات السبب فإننا ننادي بعدم ربط المساعدة الانمائية بسجل مشوه لحقوق الانسان. حيث أن الحق في التنمية هو في حد ذاته من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف. كما نطالب بمراعاة العدل والمساواة في تقييم أداء الدول في مجال حقوق الانسان، ونرفض بشدة السياسات التي تتم عن ازدواج المعايير في التعامل مع تلك الحقوق، فقد كان السودان من ضحايا هذه السياسات. كذلك فإننا ننادي بألا تعني عالمية حقوق الانسان إنكارا للخصوصية الثقافية والدينية والبيئية لمختلف الدول والشعوب.

لقد تغافل بعض مدعي الاهتمام بأوضاع حقوق الانسان في السودان عن الممارسات الارهابية لحركة التمرد التي يقودها جون قرنق، وآثروا الصمت إزاء اختطاف قواته للأطفال واستغلالهم في حملته العسكرية، وتصفياته الجسدية لمعارضيه والمنشقين عنه، وقصف قواته العشوائي للمدنيين وإسقاطها للطائرات المدنية، واختطافه وقتله العاملين في الإغاثة، وتهديده لطائرات الأمم المتحدة. وفوق كل ذلك صمتوا عن تعويقه المتعمد المستمر لكل المحاولات الجادة من داخل وخارج البلاد لإحلال السلام في جنوب السودان. بل إنهم استقبلوه كشخصية كبيرة مسؤولة، وقدموا اليه الدعم الأدبي والسياسي رغم خرقه الصارخ لحقوق الانسان.

وفي هذا الإطار نرى أن قرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٧ قرار متحيز، زاد من تعنت حركة قرنق المتمردة ورفضها لكل جهود حكومة السودان لتحقيق السلام عبر التفاوض. ومازلنا نرى أن هذا القرار لا يستند الى أي حقائق أو أدلة موضوعية. ونحن على استعداد تام لتقديم كافة المعلومات الصحيحة عن حالة

حقوق الانسان لكل من يرغب في ذلك.

كذلك تجاهل أولئك الذين يتهمون الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان الخاصة بمواطنيها الانجازات العملاقة التي حققتها الحكومة في المجال السياسي حيث اعتمدت نظام المؤتمرات واستنت منهج الشورى. ونظمت المؤتمرات الوطنية لتحديد شكل النظام السياسي ووضع اللبنات الأساسية للوحدة الوطنية، وبحث سبيل الوصول بالبلاد الى سلام حقيقي يكفل الحقوق الأساسية، الاجتماعية والثقافية والدينية لجميع المواطنين. وقام على أثر ذلك مجلس وطني انتقالي هو السلطة التشريعية العليا في البلاد، ريثما يكتمل بناء الأجهزة السياسية على كل من مستوى الولاية والمستوى الفدرالي، وتتم الانتخابات الرئاسية في البلاد.

لعلكم سمعتم بقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الداعي الى ضم السودان للدول التي ترعى الإرهاب. وللولايات المتحدة أن تتخذ ما تشاء من قرارات فهذا شأنها ولكن من حقنا أن نتساءل على أي استنتاجات أو حقائق استندت حكومة الولايات المتحدة في وضع السودان في قائمتها المزعومة للدول المساندة للإرهاب. ولئن جاز لها أن تتخذ من القرارات ما تشاء كشأن داخلي، فإن استخدام مثل هذه القرارات كتوطئة لمد ممارساتها خارج التراب القطري يمثل مسلكا متعارض مع القانون الدولي وميثاق هذه المنظمة. فكيف نفهم أن تسن أكبر دول المنظمة والعضو الدائم في مجلس الأمن من التشريعات الداخلية ما يبيح لها ملاحقة مصالحها الذاتية داخل أراضي الدول الأخرى. ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة وآخرها تفتيش سفينة في ميناء جيبوتي كانت تحمل بالفعل سكرا للشقيقة الصومال.

إننا مقتنعون بأن الغرض الحقيقي من وراء هذه الضجة الاعلامية ضد السودان هو عزله عن محيطه الافريقي والعربي، وتشويه صورته أمام العالم وربط توجهه الحضاري الأصيل بالارهاب، تمهيدا لمحاصرته كما حدث لدول أخرى. فنحن أمة مسالمة عرفها الجميع بهذه الصفة. وندين الارهاب بكافة صوره وأشكاله. ومن ثم، فإن هذا القرار يفتقر الى السند القانوني، ويتجافى مع العدالة والوجدان السليم، وهو في حد ذاته تجاوز لدور الأمم المتحدة. واستدلالا على ما نقول لم يجد القرار من يؤيده بصورة قاطعة، بل وجد من ينتقده ويشكك في قيمته الأخلاقية. حدث ذلك من الرئيس الأمريكي الأسبق السيد جيمي كارتر، وحدث من صحف ومؤسسات تتمتع بالاحترام والمصداقية. كما أن الشعب السوداني وبكافة قطاعاته عبر تعبيرا واضحا عن معارضته وشجبه لذلك القرار. فحقيقة الإرهاب هي أن تتخذ منه دولة عظمى ذريعة لإرهاب دول أخرى، وأن تستغل قوتها لتباشر إرهاب الدول الأصغر في العالم النامي لإصرار تلك الدول على استقلال قرارها ورفضها التبعية، ولأنها لا تتفق معها في الرأي.

ولعل أخطر مظاهر تسييس أوجه التعاون الدولي هو إقحام السياسة في العمل الإنساني خاصة في مجال الإغاثة وذلك لحساسية العمل الإنساني واتصاله مباشرة ببقاء الانسان بتزويده بالحد الأدنى من ضروريات العيش كالغذاء والدواء والكساد، وذلك في ظروف تستدعي الحياد التام من جانب من يقدمون الإغاثة. ولقد ازدادت في السنوات الأخيرة مظاهر إقحام السياسة في العمل الإنساني، مما دفع السيد كورنيليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأن يحذر بوضوح، من خطورة خلط العمل السياسي بالعمل الإنساني. لقد عانى السودان كثيرا من مثل هذا الخلط الذي هدف الى تشويه صورته والى تصوير نجاحاته في مجال الإغاثة تقصيرا، ومبادراته قعودا، وتعاونه مع الأمم المتحدة والأسرة الدولية عرقلة لجهود الإغاثة. والحق يقال، أننا نشعر بضيم شديد من محاولات بعض الدول ووسائط الاعلام تبخيس ما نقوم به من جهد جبار في مجال الإغاثة وتشويه صورتنا.

إلا أن سجل السودان في مجال الإغاثة سجل مشرف وناصع، وقد كان السودان مبادرا باعتماده لبرنامج "شريان الحياة" لإغاثة المواطنين المتضررين في مناطق القتال في جنوب البلاد، وهو برنامج رائد وغير مسبوق يسمح للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الطوعية بالوصول الى كل المحتاجين أينما كانوا. ولقد شهد العام المنصرم منذ الدورة الماضية جهودا متواصلة لرفع كفاءة عملية شريان الحياة وبرامج الإغاثة، وذلك عن طريق توقيع اتفاق بين الحكومة والأمم المتحدة وفصائل المتمردين لضمان انسياب الإغاثة الى كافة المناطق، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في نيروبي، ثم توقيع اتفاقية أخرى بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وذلك في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وذلك لتسهيل ودعم الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل. كما وقعت الحكومة في آذار/مارس ١٩٩٣ مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تهدف الى تنظيم التعاون بين الحكومة واللجنة، والى تسهيل مهمة اللجنة وزيادة فعالية عملياتها بجنوب البلاد. ولعل أبرز ما قدمته الحكومة في مجال الإغاثة هو تبرعها بنحو ١٥٣ ألف طن من الذرة يوزعها برنامج الأغذية العالمي على المحتاجين في كافة المناطق.

ثم جاءت زيارة السفير فيري تراكسلار مبعوثا

خاصا للأمين العام للأمم المتحدة للمسائل الإنسانية في السودان، وقد كانت الزيارة بنتائجها الايجابية مثالا آخر لتعاون حكومة السودان مع الأسرة الدولية. وقد تم التوصل خلال الزيارة الى عدة تدابير لضمان تنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة سابقا. ويسرني أن أنهي الى جمعيتكم الموقرة أن جهودا متصلة تمت عند زيارة السفير تراكسلار لوضع ما اتفق عليه موضع التنفيذ. وقد تم الاتفاق، بمبادرة من الحكومة السودانية على إرسال بعثات تقدير للاحتياجات الى نحو ثلاثين منطقة في ولايات الجنوب الثلاث ومنطقة جبال النوبة ومنطقة جنوب كردفان، وذلك بمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة. كما تم الاتفاق على جعل مدينة ملكال وأحوازها نموذجا لبرنامج متكامل للإغاثة وإعادة التأهيل يؤمل أن يكرر في مناطق أخرى بعد نجاحه. هذا بالاضافة الى تدابير أخرى تهدف الى رفع كفاءة العمليات وضمان إغاثة المحتاجين أينما كانوا.

اسمحوا لي الآن أن أحيط الجمعية الموقرة علما بجهود وإنجازات حكومة السودان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولعل على رأس اهتمامات الحكومة وأولوياتها، سعيها نحو إحلال سلام دائم وعادل ومشرف في جنوب السودان، ووضع حد للاقتتال الذي روع المدنيين الأبرياء وقلب حياتهم رأسا على عقب، وعرضهم لويلات الموت والجوع والمرض والنزوح، وجعلهم عالة على غيرهم، كما شكل نزيفا دائما لموارد هائلة كان يتوجب تسخيرها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولرفاهية المواطنين في الجنوب والشمال على السواء.

وإيفاء لالتزام الحكومة الجاد بالسعي نحو إيجاد تسوية سلمية للنزاع في الجنوب، أكدت الحكومة منذ ١٩٨٩ استعدادها للحوار دون قيد أو شرط مع المتمردين، وطرحت برنامجا شاملا للسلام جاء نتاج مؤتمر قومي جامع. ويقوم هذا النهج على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في مجالات إعادة تقسيم السلطة والثروة، وصلة الدولة بالدين، وذلك بانتهاج النظام الفدرالي للحكم الذي يحقق تطلعات الأقاليم المختلفة للمشاركة الحقيقية في السلطة، وعدم تطبيق الشريعة الاسلامية في الجنوب، وإعادة توزيع وتخصيص الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على أسس منصفة.

وبهذه الروح الايجابية عقدت الحكومة عدة جولات من المفاوضات مع المتمردين، كان آخرها جولة أبوجا الثانية بوساطة من الشقيقة نيجيريا - وقد أبدت الحكومة في تلك المفاوضات مرونة متناهية حرصا على إنجاح المفاوضات، ولكننا، لسوء الحظ، اكتشفنا أن فصيل جون قرنق لا يملك قراره لخضوعه لضغوط ومصالح أجنبية، ولم نتمكن لذلك من إبرام اتفاق سلام يجذب مواطني الجنوب ويلات الحرب التي طالت.

غير أن فشل جولة مباحثات السلام الثانية في أبوجا، لم يثن عزم الحكومة على مواصلة السعي نحو السلام من خلال المفاوضات. لذلك بدأت الحكومة جولة جديدة من المفاوضات مع فصائل التمرد الأخرى داخل السودان، ثم أعقبت ذلك بقبولها لمبادرة السلام الرباعية التي اقترحها أربعة من رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف وهي كينيا وأوغندا واثيوبيا واريتريا، تمشيا مع اقتناعنا بأن دول المنطقة والجوار أكثر مقدرة وحرصا على المساعدة في فض مثل هذه النزاعات. كما قبلت الحكومة مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر للتوسط بينها وبين فصائل التمرد.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، اعتمدت الحكومة برنامجا اقتصاديا طموحا لثلاث سنوات، هدف إلى إجراء إصلاحات عميقة الجذور في هيكل الاقتصاد السوداني، بانتهاج سياسة السوق الحرة وإخراج الدولة من مجالات النشاط الاقتصادي والتجاري، وإعطاء القطاع الخاص دورا أساسيا في هذه المجالات. ووضعت السياسات المالية والنقدية لتشجيع الاستثمار، خاصة في مجالي الانتاج الزراعي والحيواني. وقد أثمر هذا البرنامج الاقتصادي نتائج باهرة تتمثل في معدلات نمو تزيد على ١٠ من المائة من الناتج القومي الإجمالي، واكتفاء ذاتيا في الحبوب والسكر، وتوسعا في النشاط الاقتصادي، أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي في ظل سياسة السوق الحرة وإصلاح البنيات التحتية وبناء قدرات الموارد البشرية.

على أن كل هذه التطورات كان من الممكن أن تؤتي أكلها ويعم خيرها، لا على الشعب السوداني وحده، بل على شعوب المنطقتين العربية والافريقية، لولا أن أعاقتها التدخلات السياسية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي، وفي أعمال مؤسسات النقد الدولية. فالمقاطعة الاقتصادية الظالمة وغير المعلنة حرمت السودان من الموارد الإنمائية الموجهة من خلال المؤسسات متعددة الأطراف والثنائية. ولا شك أن مثل هذا التصرف الجائر انتقص من حق شعب السودان في التنمية، وهو الحق المكرس في كل العهود الدولية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تهتم الحكومة اهتماما كبيرا بالقطاعات الفقيرة من السكان، وتقدم لها الدعم المالي المتجدد من خلال صناديق الزكاة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. وقد أقامت العديد من الأنشطة

التجارية المدعومة لرفع المعاناة الاقتصادية عن كاهل قطاع عريض من السكان، ورفعت الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة والقطاع الخاص، وأخضعتها للمراجعة المستمرة. كل ذلك احتراما لكرامة الإنسان السوداني وتجنيبه شظف العيش.

وفضلا عن ذلك، وفي مجال التشريع استثنت الحكومة المناطق ذات الأغلبية غير المسلمة من تطبيق الشريعة الإسلامية عليها.

وفي مجال حقوق الإنسان أنشئ مجلس أعلى لرعاية هذه الحقوق برئاسة الرجل الثاني في الدولة.

وتم بسط الأمن ليشمل كل أقاليم البلاد. وتم تغليب سلطة القانون على الفوضى. وهناك إنجازات عملاقة أخرى في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، وتحسين أوضاع النازحين وإعادة توطينهم بما يكفل لهم العيش الكريم حتى تزول الأسباب التي أدت إلى نزوحهم.

منذ أن بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية على مختلف مساراتها، ظل موقف السودان واضحا، وهو أن تفضي هذه المفاوضات إلى إحقاق الحق العربي والفلسطيني استنادا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). والآن تدخل قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية مرحلة جديدة إثر توقيع إعلان المبادئ للحكم الذاتي، بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. وقد قام مجلس وزراء جامعة الدول العربية بالقاهرة بعد اجتماعه المائة، بإصدار بيان حول هذا الموضوع يستند أساسا إلى قرارات مجلس الأمن المذكورة. وأكد البيان على ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان وجنوب لبنان، بما يفتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، ويمكن شعوب المنطقة من العمل لتحقيق التنمية والازدهار. وقد اعتبر المجلس الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي خطوة نحو تحقيق السلام الشامل في المنطقة، لا بد من أن تكتمل بخطوات على المسارات الأخرى تضمن انسحاب اسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، والضفة الغربية بما فيها القدس، ومن أراضي جنوب لبنان.

لقد قالت الأمة العربية كلمتها في هذا الاتفاق التاريخي، وأثبتت صدق رغبتها في تحقيق تسوية عادلة وشاملة في المنطقة. وفي هذه المرحلة الحرجة نناشد اخوتنا الفلسطينيين أن يتمسكوا بوحدتهم وبهدفهم المصيري، وألا يفتحوا المجال لتفريق شملهم. وعلى الأمم المتحدة أن تستكمل مشروع السلام بالإصرار على تنفيذ قراراتها وفاء لمعنى الشرعية الدولية. وعلى الدول راعية السلام كذلك تأمين سرعة إنفاذ الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفق تلك القرارات.

إن التطورات الإيجابية التي أفضى إليها نضال أشقائنا في جنوب افريقيا من أجل الحرية والمساواة وحكم الأغلبية، لتقف دليلا على أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة وفاء لمبادئ ميثاقها، وذلك متى توفرت الإرادة السياسية والتصميم لدولها الأعضاء. وإن وفد بلادي ليضم صوته لصوت الزعيم نيلسون مانديلا مناشدا المنظمة الدولية ضمان ترتيبات الفترة الانتقالية بما يفضي لتأسيس جنوب افريقيا الديمقراطية والموحدة وغير العنصرية.

وبصفتنا بلدا افريقيا، نعتقد أن افريقيا بينت عبر التاريخ قدرتها الفريدة على حل النزاعات الافريقية عن طريق الوساطات الافريقية. وأحيي، في هذا الصدد، منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وجميع المنظمات الافريقية دون الإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى مختلف الدول الافريقية التي اضطلعت بأدوار قيادية في التسوية السلمية لمنازعات متعددة في رواندا وليبريا وغيرهما، مما أسهم في تحقيق السلم والاستقرار في افريقيا. ونأمل أن يحل السلام عما قريب في أنغولا والصومال وموزامبيق لكي تنعم افريقيا بالاستقرار الذي يمكنها من مواجهة تحديات البناء والتنمية، والتحرك صوب رخاء الشعوب الافريقية وشعوب العالم أجمع.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠